

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٥٥

الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتزيا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد لامبريني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد تامبرانا
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هاي تاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/783)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729829 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على

السلم والأمن الدوليين (S/2017/783)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بلجيكا، تركيا، كندا، الهند وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد صلاح الدين رباني، وزير خارجية أفغانستان.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد غيوم دابوي، رئيس القسم السياسي في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/783، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بينما تحل الذكرى السنوية الثالثة لإنشاء حكومة الوحدة الوطنية، أرى تقدماً محرزاً، وتحديات لا تزال شاقّة، وفرصاً جديدة للمشاركة السياسية من أجل السلام.

أولاً، أود أن أركز على بعض المجالات التي شهدت إحراز تقدم في ما يتعلق بالإصلاحات الأساسية. وقد تحقق ذلك رغم التحديات الأمنية المستمرة. وإذا أمكن توطيد هذه الإصلاحات واستدامتها، فإنها ستعزز إلى حد كبير الأساس لبناء دولة أفغانية أكثر اعتماداً على الذات. إن علاقات العمل الجيدة بين الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله قد مكنت عملية الإصلاح إلى حد بعيد.

وبدأت الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للفساد تؤتي ثمارها بعد سنوات عديدة تم خلالها تجاهل هذه المسألة المضيئة. ويقود هذا الجهد الكبير مركز العدالة المناهضة للفساد، الذي يتصدى باطراد لقضايا معقدة تتعلق بمسؤولين رفيعي المستوى. وقد أنجز المركز ٢١ قضية و ١٤ استثناءً، مما مكّنه من التخفيف من حدة المشكلة التي طال أمدها المتمثلة في إفلات مرتكبي الفساد الحكومي من العقاب.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد سنة واحدة من مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان، سيجتمع كبار المسؤولين في كابل من أجل استعراض التقدم المحرز بشأن التزامات بروكسل. وفي ذلك الاجتماع لكبار المسؤولين، سيتعين على الحكومة الأفغانية أن تثبت للجهات المانحة، بما في ذلك دافعو الضرائب لديهم، وللمواطنين الأفغان أن برامج الإصلاح والتنمية تُترجم إلى تحسينات حقيقية في رفاه جميع الأفغان. ومما يشجعني، في سياق التحضيرات المكثفة للاجتماع، المشاركة النشطة من جانب جميع الشركاء الأفغان والدوليين. إن الشركاء الدوليين هم أيضاً بحاجة إلى أن يبرهنوا على التزامهم الواضح، وأنا أعول كثيراً على مشاركة عواصم الدول الأعضاء في المجلس في الاجتماع على أعلى مستوى.

بطريقة لم نر مثلها من قبل، وتبني ائتلافات وطنية. بيد أن الخطر يتمثل في أن يوجه البعض أنشطته نحو الأعمال التي ترزعق استقرار النظام الدستوري، أو تعزز الانقسامات الإثنية والجغرافية، أو تسعى إلى تقويض الدولة. والحاجة إلى تجنب ذلك الخطر تشكل عنصراً ثابتاً في أعمال التوعية التي تتوجه بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نحو جميع الجهات السياسية الفاعلة.

ولا تزال الحالة الأمنية مثاراً للقلق البالغ. وتقرير الأمين العام (S/2017/783) يصف الاتجاهات الأمنية الرئيسية بشيء من التفصيل. ومع ثبات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضاً باسم تنظيم داعش، في شرق البلد، وبعض التقارير التي تفيد بنشاط جديد لتنظيم داعش في الشمال وكذلك في كابل نفسها، فقد أصبحت الحالة أكثر تعقيداً. والتكلفة البشرية الناجمة عن ذلك العنف هي تكلفة باهظة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال.

وتتوقع الخطة الأمنية لأفغانستان حالياً أن يصل عدد القوات الأفغانية إلى ما يكفي من أجل القيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بعكس مسار المكاسب التي حققتها حركة طالبان مؤخراً. وفي الوقت نفسه، لا تزال حركة طالبان ترفض نداءات التفاوض مع الحكومة الأفغانية. ووفقاً لمعدلات الوفيات الحالية الناجمة عن الصراع، هناك عشرات الآلاف من الأفغان الذين سيقتلون بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي خضم هذه المأساة الإنسانية، تدرك الجهات كافة بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع. والتكاليف، بما في ذلك التكلفة البشرية للصراع الدائر، تضفي طابع الاستعجال على عملية السلام. والجهود التي بُذلت في السنوات القليلة الماضية لم تؤد، بصراحة، سوى إلى إحراز تقدم ضئيل. بيد أننا نشهد تجدد الاهتمامات والجهود من أجل المشاركات السياسية لتحقيق السلام. والإعلان الصادر عن حكومة الولايات المتحدة في

وقد أُحرز تقدم أيضاً بشأن تنظيم الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقرر إجراؤها في تموز/يوليه المقبل. ولقد أُنجزت المفاوضات المستقلة للانتخابات تقييماً لمراكز الاقتراع، وأفادت بالوصول إلى ما يزيد على نسبة ٩٠ في المائة من المقاطعات. وتتمثل الخطوة التالية في تسجيل الناخبين. ومن شأن هاتين العمليتين أن ترسي الأساس لما سيكون أهم الإصلاحات الانتخابية منذ عام ٢٠٠١- وضع قوائم الناخبين في مراكز الاقتراع المحددة، والانتهاج من وضع سجلات الناخبين القابلة للتطبيق.

ولا بد لنا من إجراء الانتخابات وفقاً للخطة الموضوعية. وإجراء الانتخابات في الوقت المناسب سيعزز مصداقية النظام السياسي والمؤسسات. ومع ذلك، لا تزال هناك أطراف فاعلة تشكك في إجراء انتخابات موثوق بها في الوقت المحدد. والمفوضية المستقلة للانتخابات بحاجة إلى المضي في زيادة التوعية العامة بغية إبداء قدر أكبر من الشفافية والمزيد من الاستعجال على السواء في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وقد أخبرني العديد من السياسيين والمواطنين الأفغان مراراً في جميع أنحاء البلد أن هذا البلد لا يستطيع أن يتحمل انتخابات أخرى على غرار انتخابات عام ٢٠١٤. فأعضاء المفوضية وموظفوها ورثوا مسؤولية كبيرة، ولكن الانتخابات ليست من مسؤولية المفوضية وحدها. ويجب احترام استقلالية الهيئات التي تدير الانتخابات، وعلى الحكومة أن تفعل كل ما في وسعها لتأمين الانتخابات. ولا بد للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني، ولكن المفوضية المستقلة للانتخابات هي التي تتولى القيادة والوقت يمر بسرعة.

وإن الإعلان عن موعد الانتخابات أدى إلى إنشاء تحالفات سياسية جديدة، وبعضها شديد الانتقاد للحكومة. ونظراً لأن الديمقراطيات تقتضي معارضة مسؤولية، فقد يُعتبر ذلك تطوراً بئاً. وهناك العديد من هذه الجماعات تتجاوز الخطوط العرقية

آب/أغسطس والقاضي باستمرار الالتزام بأفغانستان نظراً للأوضاع القائمة، قد أزال بعض الشكوك. وهناك بلدان في المنطقة وبلدان رئيسية تسعى بنشاط إلى تعزيز المشاركة الإقليمية وتشجيعها من أجل تحقيق السلام.

ونحن ندرك جميعاً أن الأعمال التحضيرية المؤدية إلى عملية السلام معقدة، وهي تتطلب الصبر والوقت. وهذه الجهود يجب أن تتسم بالواقعية والمرونة، وكذلك بالمبادئ من أجل كفاءة عملية سياسية تشمل الجميع بغية تحديد مستقبل البلد. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا عندما تتواصل جميع الأطراف المعنية بالصراع في ما بينها لتحديد معالم التسوية المتبادلة. وبناء الثقة وتنظيم العملية يمكن تحقيقهما على هذا الأساس. ويجب على هذه العملية أن تسمح بمراعاة المصالح الاستراتيجية لبلدان المنطقة، وأن تكون مبنية على توافق الآراء إقليمياً.

وإنني على اقتناع بأن التوصل إلى تسوية سياسية أمر ممكن. وبنبغي ألا نسمح ببدء موسم آخر من القتال دون إحراز تقدم نحو إجراء مفاوضات موضوعية. وسوف تضيع الفرص، مع إزهاق أرواح الآلاف من الأفغان وبتكلفة مالية باهظة. وإنني أناشد بلدان المنطقة إجراء عملية إعادة تقييم عميقة لمصلحتها الاستراتيجية، وتحديد العمل من أجل التوصل إلى عملية سلام قابلة للاستمرار، وإلى حل للصراع يمتلكه الأفغان. وإذا طُلبت المساعدة من الأمم المتحدة، فهي على أهبة الاستعداد لمساعدة جميع الأطراف على تحقيق ذلك الهدف.

وثمة تكلفة أخرى محتملة للصراع هي التراجع عن المكاسب التي تحققت مؤخراً في مجال حقوق الإنسان. فالعنف ضد النساء

والفتيات ما زال منتشراً على نطاق واسع. وتجريم أعمال العنف ضد المرأة، الوارد في المرسوم التشريعي، لا يزال ينتظر موافقة البرلمان. وما فتى استمرار مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة يمثل مشكلة كبيرة. ومن الناحية الإيجابية، أرحب باعتماد الحكومة رسمياً للسياسة الوطنية المعنية بمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين

والتخفيف منها. وأدعو الآن الحكومة إلى تنفيذ هذه السياسة الوطنية من خلال خطة عمل منظمة. ويشجعي ترشح أفغانستان إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان، وآمل أن يتم استخدام ذلك من أجل تعزيز التقدم في مجال حقوق الإنسان في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بناء على طلب مجلس الأمن. إن هذا الاستعراض قد وفر لنا فرصة جديدة للتفكير على نحو أعمق في الدور الذي نقوم به، ولا سيما في الدور المركزي للبحث عن السلام. ونحن نتطلع إلى استعراض مجلس الأمن لتوصيات الأمين العام. علاوة على ذلك، إن كامل أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان، مثلما طلب الرئيس غني، تعكف على وضع استراتيجية مبتكرة لتقديم مساعداتها الإنمائية ككيان واحد وبما يتماشى تماماً مع أولويات الحكومة. ولقد رحب الرئيس غني باقتراحنا، ونحن نعمل الآن بشكل أوثق مع مكتبه والأجزاء الرئيسية من الحكومة لوضع الأمور موضع التنفيذ على وجه السرعة.

إن توصيات الاستعراض الاستراتيجي تقتضي إجراء تخفيضات كبيرة في البعثة. وسوف ننفذ ولايتنا بمزيد من التركيز وبوجود هيكلية مبسطة. وخلال الشهرين الماضيين، قمت بزيارة ثمانية مكاتب من مكاتبنا الميدانية الاثني عشر، واجتمعت مع مسؤولين حكوميين والمجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة. وأوضحت هذه الزيارات أن وجود الأمم المتحدة يعتبر فائدة كبيرة لأفغانستان وشعبها. وإنني على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة ستظل في وضع جيد يمكنها من القيام بمهامها الاستراتيجية وتلبية احتياجات الشعب الأفغاني.

وفي الختام، أود أن أشدد على مدى أهمية أن يضطلع القادة الأفغان بأعمالهم وأن يحققوا الإنجازات الملموسة.

يجب إحراز تقدم في أقل من أربع سنوات للاستفادة المثلى من الالتزامات التي قطعت في وارسو وبروكسل. يجب على أفغانستان أن تثبت للجهات المانحة ليس فقط أنها اتخذت خطوات في

إن آفة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف التي تؤثر في أفغانستان نتاج سياسة طويلة العهد تنتهجها دولة مجاورة لإبقاء أفغانستان غير مستقرة. إنها تشكل تهديدا لأفغانستان منذ عدة عقود الآن، وتمتد جذورها إلى الملاحي والملاذات الآمنة خارج بلدي.

تكشف الصورة الأكبر للحالة الأمنية عن أن قواتنا الأمنية منمكة في كفاح شامل ضد ٢٠ منظمة إرهابية معترف بها دوليا. وبفضل الدعم المخصص من شركائنا الدوليين، تقود قواتنا الأمنية ذلك الكفاح بقدر كبير من الكفاءة، والبسالة والشجاعة.

تعاني حركة طالبان من نكسات كبيرة في القوى العاملة وفي الروح المعنوية وتحقق في الاحتفاظ بأي أراض. وهذا هو السبب الذي يجعلها تركز في أسلوب عملها بصفة رئيسية على التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات الإجرامية غير التقليدية التي تشنها على أبناء شعبنا، وعلى الهياكل الأساسية والشخصيات العامة والمساجد وعلى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الدولية. وتشكل هذه الأعمال الوحشية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وآخرها مجزرة التي ارتكبتها حركة طالبان بصورة مشتركة مع تنظيم داعش في قرية ميرزا أولانق وفي مقاطعة ساري - إي - بول، والهجمات التي شنتها على المساجد في مقاطعتي كابول وهيرات.

أود أيضا أن أوضح هنا بأن ادعاءات حركة طالبان المفرطة بشأن السيطرة على نسبة مئوية الأراضي إنما تستخدم كحرب نفسية. إن قواتنا الأمنية تتفوق على الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة في جميع أنحاء البلد. وهذا الاتجاه سيستمر في المسار الإيجابي مع استمرار تدفق المساعدات من الشركاء الدوليين لزيادة تعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية لدينا، وتحسين تقديم الخدمات لشعبنا.

نحن، في أفغانستان، لطلما طالبنا بأن ينصب التركيز الدولي على معالجة المصادر الأساسية لانعدام الأمن في بلدنا. ويسرنا أنه

هذا الصدد، بل خطوات واسعة صوب الاكتفاء الذاتي. ويحدوني الأمل في ألا ينظر إلى أفغانستان قريبا بوصفها مصدرا للتهديدات الأمنية العالمية، بل بوصفها مقصدا للتجارة والاستثمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أفغانستان.

السيد رباني (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى إثيوبيا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان.

يسعدني أيضا أن السفير تاداميتشي يماموتو معنا اليوم. أشكر السفير يماموتو على العرض الذي قدمه، بل، على نحو أكثر تحديدا، على جهوده المتفانية بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ويسرني أن أحاطب مجلس الأمن لأول مرة بصفتي وزير خارجية أفغانستان. هذه فرصة مناسبة لي لكي أعرب عن تقديري لدعم مجلس الأمن واهتمامه بالحالة في بلدي، منذ بداية رحلته نحو أفغانستان جديدة في عام ٢٠٠١. إن شعب أفغانستان يعلق آمالا كبيرة على المجلس، بوصفه حافظا للسلم والأمن الدوليين. وفي خضم كل هذه التحديات، يأمل الأفغان في أن يتمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمجلس بصورة خاصة من الاستجابة على نحو ملائم والمساعدة على تحقيق الأمل الذي يراوغهم منذ زمن بعيد، أي حقهم في العيش حياة طبيعية وكرامة، في سلام وأمن.

لقد حان الوقت لكي يلقي المجتمع الدولي نظرة جديدة على مشاركته في أفغانستان. وكما ذكر الرئيس غني في خطابه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/72/PV.6)،

”منذ فترة طويلة جدا ينظر إلى النزاع الدائر في أفغانستان من منظور الحرب الأهلية؛ غير أن الحرب لا تدور داخل أراضيها، بل فوق ترابنا“.

في الآونة الأخيرة، وفرنا لباكستان فرصة أخرى للمشاركة في العملية الشاملة بين الدول بشأن السلم والأمن والازدهار. نأمل هذه المرة أن نرى مشاركة بناءة من جانبها بدلا من إنكار المعقول، ومحاولات تغيير السرد. وحتى إذا اغتنمت الفرصة في وقت متأخر، فذلك أفضل من تفويت فرصة واحدة. يوجد العديد من المبادرات القائمة التي يمكن من خلالها إجراء محادثات مثمرة. وعلى نفس المنوال، لن ندخر جهدا على الإطلاق في الدفاع عن بلدنا وشعبنا وعن سيادتنا الإقليمية والوطنية.

إن إنهاء العنف يعني ضمان الأمن والرفاه لمواطنينا. لقد بذلت حكومة أفغانستان جهدا كبيرا لضمان إحلال السلام المستدام والدائم لشعبنا. إن إمكانية إحلال السلام مع حركة طالبان تتوقف على المشاركة الإقليمية البناءة والحقيقية في دعم العملية بقيادة أفغانية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن نقلة نوعية يمكن أن تؤثر تأثيرا عميقا بجهود السلام مع حركة طالبان بطريقة إيجابية. وربما يمكن تحقيق نتيجة ناجحة، على غرار الاتفاق الذي يجري تنفيذه مع جماعات المعارضة المسلحة الأخرى. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

إن المؤسسات الديمقراطية والقيم والمبادئ توفر الأساس الذي يقوم عليه كل التقدم الذي أحرز في أفغانستان على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية. ونعتقد أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يمكن فيه للناس التعبير عن أفكارهم وتطلعاتهم التي ليست امتيازاً، بل ضرورة حتمية للاستقرار الاجتماعي. سيظل توطيد دعائم الديمقراطية وبناء المؤسسات أولوية في حكومة الوحدة الوطنية. إن شعبنا يتيها بالفعل للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات التي ستجرى في العام القادم. ستكون الشفافية والشمولية والمصادقية العنصر الحاسم في جهودنا الشاملة لتحقيق الاستقرار السياسي.

وفي مجال الإصلاح، نقف إلى جانب التزامنا بكفالة مؤسسات أكثر خضوعاً للمساءلة وفعالة. وقدم للمحاكمة

في الآونة الأخيرة، يتزايد الاعتراف بتلك الحتمية في المجتمع الدولي. إن الدينامية الجديدة تتيح فرصة غير مسبقة، يجب اغتنامها.

وفي هذا الصدد، يمكنني القول بكل ثقة أن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة لمنطقة جنوب آسيا قد ولدت أملا جديدا بين أبناء شعبنا في جميع أرجاء البلد. إن الأفغان من جميع مناحي الحياة يتطلعون إلى المستقبل بتفاؤل متجدد ويرون بأنه في نهاية المطاف سيتم التصدي بشكل ملائم لتهديدات الإرهاب والتطرف في أفغانستان والمنطقة الأوسع. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتراف الاستراتيجية الجديدة بالحاجة الماسة إلى التصدي للمشكلة المزمنة المتمثلة في الملاذات الآمنة المتوفرة للإرهابيين والملاذات الآمنة في منطقتنا؛ ونرحب ببذل المزيد من الجهود الدؤوبة لإنهاء الدعم السياسي واللوجستي والمالي الذي تنعم به الجماعات الإرهابية. وعلاوة على ذلك، فإن النهج القائم على الظروف الاستراتيجية عالج بعض جوانب عدم اليقين، من خلال تعزيز الرسالة الصحيحة ومفادها أن انخراط المجتمع الدولي سيستمر إلى أن تصبح أفغانستان مستقرة وآمنة.

نحض جميع الشركاء في منطقتنا وخارجها على إدراك ما هو على المحك. فلدينا الآن فرصة لإحداث تغيير جذري في الوضع الراهن لمنفعتنا المشتركة. أما الدعم المقدم من المنطقة، في ذلك الصدد، فستكون له أهمية كبيرة. يجب علينا أن نعمل بصورة جماعية على اغتنام هذه الفرصة من أجل تعزيز توافق الآراء والشراكة، انطلاقاً من روح التعاون من أجل تعزيز المركز الشرعي لأفغانستان بوصفه رصيذا ومنبر مودة للجميع.

على الرغم من أن أفغانستان هي المتلقية للأعمال الاستفزازية، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة عبر خط دوران، فقد حافظت على موقف مبدئي في السعي إلى حل الخلافات من خلال الحوار والدبلوماسية والوسائل السلمية. وهذا يصدق بصفة خاصة على حالة علاقاتنا مع باكستان، التي، للأسف، لم ترد حتى الآن إيجابيا من تلقاء نفسها، لا سيما فيما يتعلق بسممعتها ومكانتها في العالم.

وللعشرات من البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التفضل بدعم ترشحنا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير أفغانستان العميق لمجلس الأمن والمجتمع الدولي على كل ما فعلناه، ولا يزالان يعلانه لدعم الأمن والاستقرار في أفغانستان. إننا نقف على مفترق طرق في مسعانا المشترك. وإذ نقرب من العام الجديد ٢٠١٨، فإن من الضروري لنا جميعاً أن نغتنم الفرصة المتاحة أمامنا، الناجمة عن الروح الجديدة لانخراط المجتمع الدولي في بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بالترحيب في المجلس بوجود معالي وزير الخارجية صلاح الدين رباني، وأعرب عن تقديري لبيانه. كما أود أن أشكر الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

ويسرنا كوننا شهدنا إحراز بعض التقدم في أفغانستان بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات والتقييمات ذات الصلة، بما في ذلك إعلان إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات عميقة وعديدة. وتستدعي خطورة الحالة في أفغانستان تعزيز أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية صوب تحقيق السلام والاستقرار. كما أن الشعب الأفغاني والعالم يتطلعون إلى الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم الحيوي لتحقيق التنمية وبناء المؤسسات في البلد.

ومن هذا المنطلق، نرحب بالاستعراض الاستراتيجي الذي يجريه الأمين العام بوصفه مرشداً مفيداً لمداورات المجلس. إن

عدد من المسؤولين الرفيعة المستوى وأخضعوا للمساءلة عن انتهاك سيادة القانون. وجددت هذه الحالات التأكيد على وعدنا باستئصال شأفة الفساد بجميع أشكاله، وهي تعزز الثقة العامة بالتزاماتنا المتعلقة بالإصلاح. وسيستمر هذا المسعى على سبيل الأولوية، وتتطلع إلى إبراز الإنجازات التي تحققت مؤخراً في هذا المجال في الاجتماع المقبل لكبار المسؤولين في كابل من أجل استعراض الالتزامات المتعلقة بالإصلاح التي قطعت في بروكسل.

ونعتبر الاستعراض الاستراتيجي لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مبادرة أساسية لضمان تعديل دور الأمم المتحدة ليكون أكثر استجابة للاحتياجات الحالية للشعب الأفغاني وأفضل مواءمة مع برامجنا ذات الأولوية الوطنية. ويسرنا أنه تم الإقرار بضرورة نموذج توحيد أداء الأمم المتحدة فيما يتعلق بإيصال المساعدة الإنمائية. ونأمل أن نحقق، بحلول نهاية هذا العام، نتائج تمكن الأمم المتحدة من إنجاز مهامها على نحو أكثر فعالية.

ويستند مسعانا لتحقيق الاستقرار على سعي من أجل إحراز تقدم متزامن في المجالات الأمنية والاجتماعية والإنمائية. وبالرغم من التحديات التي تواجهنا، فإننا نحرز تقدماً مستمراً في حماية ودعم حقوق جميع مواطنينا، ولا سيما النساء والفتيات والأطفال. ويتجلى تصميمنا في هذا المجال الهام في ترشحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وبالنسبة لنا، فإن الالتزام باحترام حقوق الإنسان يعني تمكين الناس من أن يعيشوا في سلام وأمن، ويحرزوا النجاح ويحققوا تطلعاتهم. وفوق كل شيء، يعني تمكين الناس من العيش بشرف وكرامة.

وهذه مثل عليا نحن نلتزم بها التزاماً ثابتاً. وستعود عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان بالعديد من المنافع. فهي ستمكنا من توطيد المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان في البلد. كما أنها ستمكنا من أن نكون صوتاً لضحايا الإرهاب

إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات بصورة موثوقة على النحو المقرر حاليا وفي ظل ظروف آمنة.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشدد على أهمية الجهود الرامية إلى تحسين الأمن في البلد. لقد أصدر المجلس وبعثة الأمم المتحدة عددا لا يحصى من البيانات الصحفية التي أدانا فيها الهجمات المروعة على المدنيين. ولعل التقليل المؤسف لوجود الجهات الفاعلة الدبلوماسية والإرهابية في أفغانستان في أعقاب وقوع الهجوم الإرهابي في ٣١ أيار/مايو كان أمرا لا مفر منه، ولكن كان له أثر سلبي على الجهود الدولية وعلى شعب أفغانستان على السواء. إننا نتطلع إلى النهوض بالأمن واستعادة الوجود الدولي في أقرب وقت ممكن.

وينتظرنا الكثير من العمل بشأن أفغانستان. وسيكون التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) أمرا حيويا، شأنه شأن المشاركة المستمرة والمثمرة للمجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة. وتؤكد اليابان مجددا على التزامها بدعم أفغانستان وتعزيز أداء بعثة الأمم المتحدة.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/696) عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومن الأمور الطيبة أن يكون وزير الخارجية راني موجودا معنا بعد ظهر هذا اليوم.

ومضى ١٦ عاما منذ أن اتخذت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إجراء في أفغانستان. وبالرغم من كل الجهود التي نبذلها، فإن التكلفة البشرية للنزاع لا تزال مذهلة. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوع أكثر من ٢٠٠ ٥ إصابة في صفوف المدنيين في النصف الأول من هذا العام وحده. وكانت أكثر من ٦٠٠ ١ من هذه الإصابات حالات وفاة، ومن المساوي، أن أكثر من ٣٠ في المائة من هذه الوفيات كانوا أطفالا.

المجلس حاليا بحاجة إلى عقد مناقشات جدية بشأن كيفية إدراج هذه التوصيات في ولاية بعثة الأمم المتحدة. وستكون تلك فرصة ممتازة لتكليف ولاية بعثة الأمم المتحدة مع الحقائق الراهنة على أرض الواقع. إن اليابان، بوصفها البلد الرائد في المجلس بشأن أفغانستان، تتطلع إلى عقد مناقشة مكثفة وتفاعلية فيما بين أعضاء المجلس بشأن هذه المسائل والقضايا ذات الصلة.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2017/783)، فإنه لم يجرز تقدم كبير في عملية السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. ولذلك تحيط اليابان علما بالدور الموسع المتوخى لبعثة الأمم المتحدة باعتبارها وسيطا محايدا في عملية السلام. ويمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما رئيسيا في هذا المجال، ولكن على حكومة الوحدة الوطنية والجهات الفاعلة الإقليمية أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية لجعل تحقيق المصالحة ممكنا.

إننا نعلم بالمبادرات الإقليمية والدولية المختلفة المقدمة لدعم عملية السلام التي تجري مناقشتها حاليا. وشعرنا بالتشجيع من المناقشات الثنائية بين قادة باكستان وأفغانستان في حزيران/يونيه بغية بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. ونأمل أن تحرز هذه المبادرات وغيرها نتائج ملموسة وإيجابية، بمشاركة جميع البلدان الرئيسية.

وقبل كل شيء، يجب أن تكون عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، بما يضع مصالح الشعب الأفغاني في المقام الأول. ولذلك يكتسي أهمية خاصة اقتراح الاستعراض الاستراتيجي من أجل دعم الأمم المتحدة لتحقيق المزيد من الوحدة والتماسك في إطار حكومة الوحدة الوطنية. وأشار الأمين العام إلى بعض أوجه التحسن التي حصلت مؤخرا في تحقيق توافق الآراء، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يلزم القيام به. وكما أشارت اليابان في الإحاطات الإعلامية السابقة، فإن الشعب الأفغاني يطلب بصورة ملحّة من حكومة بلده التغلب على حالات الخصومة بين الفصائل بغية تلبية احتياجات البلد الملحة في مجالي الأمن والتنمية. ومن الضروري

في كفاحها ضد حركة طالبان، وفي جهودها الرامية إلى مكافحة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات المتطرفة. إننا لا نسعى إلى وجود عسكري دائم في أفغانستان، ولكننا على استعداد لمساعدة القوات الأفغانية مهما طالت المدة للتأكد من عدم قدرة الإرهابيين أبداً على استغلال الأراضي الأفغانية كملاد آمن.

ورسلنا إلى حركة طالبان وأنصارها واضحة - لا يمكن لحركة طالبان الانتصار في ساحة المعركة. والسبيل الوحيد لتحقيق السلام هو من خلال المفاوضات. ولا بد لحركة طالبان أن تنبذ العنف، وتقطع الصلات مع الإرهاب الدولي، وتقبل بالدستور الأفغاني. وسنواصل دعم وتشجيع الشروع الفوري بمحادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان دون شروط مسبقة. وسنقدم الدعم من جانبنا. ولكن الولايات المتحدة ملتزمة تجاه عملية سياسية يملك زمامها الأفغان من أجل تسوية النزاع في أفغانستان. إن المسار نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض متاح. ويجب على حركة طالبان يجب أن تختار سلوك هذا المسار.

يمكن أيضاً للبلدان المجاورة لأفغانستان أن تقدم المساعدة. يتمثل أحد المبادئ الأساسية لاستراتيجيتنا الجديدة في جنوب آسيا في الاعتراف بأن الأمن والاستقرار الأفغانيين يرتبطان بالأمن والاستقرار في المنطقة برمتها. وندعو الحكومات الإقليمية إلى دعم الحكومة الأفغانية، وإلى بذل ما في وسعها لجعل حركة طالبان تجلس على طاولة المفاوضات. ومن المهم أن ندعو أيضاً جيران أفغانستان وجميع البلدان في المنطقة إلى وقف دعمهم غير المشروط للجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة.

ختاماً، نؤيد أعضاء المجلس الذين سيزورون أفغانستان في الأشهر المقبلة لتقييم الأوضاع السياسية والأمنية هناك. ونظراً لاستمرار الخسائر في الأرواح نتيجة للنزاع ولأهمية أفغانستان بالنسبة للسلام والأمن في آسيا الوسطى، من الأهمية بمكان أن

وبعد العديد من الأعوام والكثير من الدماء والثروات الأمريكية التي أنفقت، فإن من المفيد أن أورد هذه الإحصاءات. ولكن مهما كنا نحن منهكين من الحرب، فإن الشعب الشعب الأفغاني، بطبيعة الحال، هو الذي يدفع أبهظ ثمن للنزاع الدائر هناك. وتحمل القوات المناهضة للحكومة المسؤولية عن سقوط أغلبية الضحايا المدنيين.

وكثيراً ما تكون إجراءاتها عشوائية وغير متناسبة. وتبقي المظالم القديمة متجددة وتوجد مظالم جديدة بمرور كل يوم. وقد نفذ صبرنا على هذه الحرب وينبغي لنا ذلك. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس ترامب ملخصاً الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في جنوب آسيا، قال إن ردة الفعل الأولى كانت الانسحاب من أفغانستان، ولكن بعد دراسة المسألة، خلص إلى أن الرجال والنساء الذين ضحوا كثيراً في ذلك النزاع يستحقون أن نكرم تضحياتهم بالنصر.

وإذا أدرنا ظهورنا لأفغانستان فإن ذلك إهانة لذكراهم بترك العالم في وضع أكثر خطورة مما كان عليه عندما بدأ النزاع. ولهذا نرحب بنتائج الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وهذه لحظة مناسبة لكي تقف الأمم المتحدة وقفة للتأمل وتكفل قدرة البعثة في أفغانستان على مواصلة دورها في تعزيز السلام والازدهار. إن دعم الأمم المتحدة للإصلاحات الانتخابية، والسلام، والمصالحة، وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة ستظل بالغة الأهمية في السنوات المقبلة. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الممثل الخاص ياماموتو وفريقه دعماً لهذه الأهداف المشتركة.

كما تأتي الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بشأن جنوب آسيا في الوقت المناسب وتوضح أن الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، تتشاطر نفس الهدف الشامل في أفغانستان - وهو تحقيق تسوية سياسية دائمة تفضي إلى سلام دائم. وستواصل الولايات المتحدة دعم الحكومة الأفغانية وقوات الأمن

النزاع. ولا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال الحوار والمفاوضات المباشرة. إن الطريقة الأفضل والأكثر فعالية لإضعاف الإرهابيين هي عن طريق الحوار والوحدة والمصالحة بين الأفغان. فمن الضروري بالتالي بذل أقصى الجهود لإقامة محادثات بين الحكومة وحركة طالبان. ومن دون الإرادة القوية لدى جميع الأطراف، لا يمكن أن ينتهي هذا النزاع الذي طال أمده.

ولا يزال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية يمثل عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الرئيسية التي تواجه البلد في الجهود التي يبذلها من أجل بناء سلام دائم. ولذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والتعاون، وللاهتمام الذي أبداه شركاء أفغانستان في متابعة تنفيذ هذه المبادرة.

أما بخصوص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإننا نرحب بمبادرة التعاون مع محطات الإذاعة المحلية في مقاطعات مثل قندهار وكنر، لإقامة منابر للحوار بين المجتمعات المحلية، يشارك فيها زعماء القبائل والزعماء الدينيين والسلطات الإقليمية والنساء، لتعزيز الحوار والوساطة بين الجماعات المتنافسة.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والأمن في البلد، فإن الظروف لا تزال غير مستقرة بل وتزداد تدهورا، الأمر الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على المدنيين الذين يواجهون بالفعل وضعاً صعباً ويعانون من عواقب وخيمة بسبب النزاع.

وتدين أوروغواي الهجمات الإرهابية على المساجد في مدينتي هرات وكابل التي وقعت في آب/أغسطس الماضي وأسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين أثناء صلاتهم. وأوروغواي تدين بشدة تلك الهجمات وكذلك جميع الهجمات الإرهابية الأخرى. ومن المؤسف أن القتال لا يزال مستمرا، ويتسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين، ولا سيما النساء

ننظر إلى هذا النزاع من خلال أعين الأشخاص الذين يعيشونه يوميا. وجميعنا نرغب إلى إنهاء النزاع في أفغانستان. غير أن نفاذ صبرنا يمكن أن يستتير بمعاناة الشعب الأفغاني، وأن يخفف منه ضرورة عدم السماح للإرهابيين أبدا بأن ينعموا بملاذ آمن في أفغانستان.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على بيانه وعلى كل العمل الذي قام به. وأرحب أيضا ترحيب بوزير خارجية أفغانستان، السيد صلاح الدين رباني، على حضوره الجلسة المنعقدة بعد ظهر هذا اليوم. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/783)، الذي يسلط الضوء على الحالة المعقدة في البلد، والتقرير الخاص عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتوّه أوروغواي بالعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص والتفاني الدائم لجميع موظفي البعثة.

وتكرر أوروغواي دعمها لحكومة أفغانستان وتشجعها، على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم القائم على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية. إن تعزيز المؤسسات الديمقراطية أمر أساسي من أجل تحقيق استقرار البلد. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشادة بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية، والإعلان عن الانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس المحلية التي ستجرى في منتصف تموز/يوليه من العام المقبل.

إن التقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في برنامج الإصلاحات ذات الأولوية، مثل مكافحة الفساد ومكافحة الإفلات من العقاب، هي أمور مشجعة. وعلى نفس المنوال، فإن الأنشطة التي نفذتها الحكومة وشركاؤها لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات وزيادة تمثيل المرأة في المجلس الأعلى للسلام، كلها تطورات إيجابية.

ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو عملية سلام بين الحكومة وحركة طالبان. ولا يوجد حل عسكري لهذا

أنشطة الجناح الأفغاني لتنظيم داعش، ومحاولته ترسيخ جذوره في المقاطعات الشمالية. ووفقا لتقديراتنا، يضم الجناح أكثر من ٧٠٠٠ مقاتل في البلد.

إن الحملة التوسعية لتنظيم داعش تشكل تهديدا حقيقيا لأمن أصدقائنا في آسيا الوسطى وفي المناطق الجنوبية من روسيا. ولا يمكننا تجاهل مشكلة طائرات الهليكوبتر مجهولة الهوية في شمال أفغانستان، التي جرى رصدتها تقدم المساعدة إلى مقاتلي داعش. يجب إجراء تحقيق شامل في هذا الأمر ووقف أي نشاط سري من هذا القبيل فوراً.

إن مشكلة المخدرات تزداد حدة في أفغانستان. ويساورنا القلق إزاء استمرار تزايد مساحات الأراضي المستخدمة لزراعة المخدرات وتزايد إنتاجها. وتمثل دولارات المخدرات الآن جزءاً كبيراً من دخل الإرهابيين في أفغانستان، ما تتراوح نسبته بين ٣٥ و ٤٠ في المائة. ولذلك فإننا نريد تعزيز الجهود الدولية لمكافحة تجارة المخدرات الأفغانية. ونعتقد أن هناك إمكانيات جيدة لتعزيز التعاون في هذا الصدد بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وللأسف، فإننا مضطرون لاستخلاص أن الوجود الطويل الأمد والواسع النطاق للوحدات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة لم يساعد على استقرار الحالة العسكرية والسياسية. ولدينا أيضاً تساؤلات فيما يتعلق باعترافها تحويل تركيز تكتيكاتها إلى استخدام القوة لممارسة الضغط على المعارضة المسلحة وفرادى البلدان في المنطقة. كما نعلم، فإن هذا النهج لم يسفر في الماضي عن تحقيق نتائج إيجابية ولم يؤد إلا إلى تصعيد النزاع.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي التشديد في هذه المرحلة على جهود التفاوض، التي ستمكنا من الشروع في أقرب وقت ممكن في عملية المصالحة الوطنية. وغني عن البيان، فإن كابل هي التي يتعين أن تضطلع بالدور الرئيسي في هذه العملية، لكن

والأطفال الأبرياء. لقد تم تشريد الآلاف من الأفغان قسراً أثناء محاولتهم الفرار من العنف في مجتمعاتهم المحلية. ووفقاً لتقرير الأمين العام، لا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والعمال، والمرافق الصحية، متضررة بشدة.

وتدعو أوروغواي جميع أطراف النزاع إلى الامتثال للمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما نكرر دعوتنا إلى الامتثال الكامل للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المرضى والجرحى والموظفين الطبيين والمرافق الطبية. إن الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الطبي تنتهك القانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب. وينبغي ألا تظل هذه الجرائم بدون عقاب، ويجب محاسبة مرتكبيها عن أفعالهم. تود أوروغواي أن تكرر الإعراب عن تقديرها لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة، ويوفرون الرعاية للشعب الأفغاني، والذين لا يزالون يقعون ضحايا للاعتداءات الدموية.

وفي الختام، وتعليقاً على ما قاله السيد ياماموتو قبل بضعة أيام، فإننا بحاجة إلى دعم الجميع وعلى كافة المستويات، من خلال التفاهم والملكية، لمواصلة حياكة هذا النسيج المعقد.

السيد نيينتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تاديتشي ياماموتو، على تحليله للظروف المتغيرة في أفغانستان. لقد استمعنا بالطبع باهتمام شديد إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية السيد صلاح الدين رباني. واتفق في الرأي مع الكثير من الآراء المعرب عنها في أحدث تقرير فصلي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/783)، ونود من جانبنا الإدلاء بالتعليقات التالية:

يساورنا القلق جراء تدهور الحالة العسكرية وتزايد الأنشطة الإرهابية في أفغانستان. ولا نزال نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان، فمع تصاعد وتيرة الحوادث الأمنية والهجمات الإرهابية بشكل غير مسبوق هذا العام من جانب حركة الطالبان وتنظيم داعش الإرهابي، نستخلص أن جميع الجهود الوطنية والدولية لا تزال غير كافية لاستئصال التنظيمات الإرهابية، وأنه يجب أن تكون هناك استراتيجية متكاملة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، استراتيجية تمتلكها الحكومة الأفغانية وتدعمها دول الجوار والشركاء الدوليون، وفي مقدمتهم الأمم المتحدة.

وفي ضوء العلاقات والروابط التقليدية التي تجمع مصر بأفغانستان والتأثيرات المتبادلة والصلات الوثيقة بين الأوضاع الأمنية والسياسية لمنطقتي وسط آسيا والشرق الأوسط، فإننا نجد الدعم للحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب وجهودها من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها، ونرحب بالتحضيرات والاستعدادات المبكرة للاستحقاقات الانتخابية القادمة المقررة منتصف العام المقبل، كما نساند الجهود الدولية والإقليمية الموجهة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك ما يتعلق بإعادة توظيف وتأهيل النازحين واللاجئين.

لا تزال تجارة المخدرات تشكل مصدر التمويل الرئيسي لتجارة السلاح في أفغانستان، وبالتالي تعتبر الرافد الأخطر الذي يغذي الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية سواء بالمال أو السلاح. إن تلاحق المصالح والعلاقات بين شبكات الجريمة المنظمة والإرهابيين إنما يجسد حجم التحديات التي تواجه أفغانستان ومنطقة وسط آسيا بأكملها. وبالتالي، يتعين تكثيف وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية مع تلك التي تقوم بها الحكومة الأفغانية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، اتصالاً بالجهود ذات الصلة.

ونؤمن في هذا الإطار الدور الذي يمكن أن يلعبه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

يتعين على الشركاء الدوليين الذين يقدمون الدعم الخارجي لها التعاون على قدم المساواة ومراعاة المصالح الوطنية لجميع بلدان المنطقة بدون استثناء.

ومما يؤسف له أنه رغم وجود العديد من الكيانات الدولية في هذه المنطقة، فقد فشلنا في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إشراك حركة الطالبان في مفاوضات السلام. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في صيغة موسكو للمفاوضات بشأن أفغانستان، التي تشارك فيها جميع الأطراف المعنية تقريبا، بما في ذلك دول آسيا الوسطى، باعتبارها المنبر الأمثل للمفاوضات الموضوعية بشأن المصالحة الوطنية وإقامة حوار مباشر بين كابول وحركة الطالبان. ونعتقد أن هذه الصيغة تتماشى تماما مع الشروط المذكورة.

ولا نزال نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دورا هاما في تنسيق المساعدة الدولية إلى أفغانستان، وقد أحطنا علما بالتقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لولايتها (S/2017/696)). غير أنه ينبغي لنا ملاحظة الإدراك المتزايد على الصعيد العالمي لأهمية السياق الإقليمي لتسوية الأزمة الأفغانية، وبالتالي، إمكانات الكيانات الراسخة في المنطقة، وخاصة منظمة شنغهاي للتعاون.

ويحدونا الأمل في تحقيق النجاح من خلال تنشيط آلية فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، المقرر أن يعقد اجتماعه الأول في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد عوض (مصر): أود بداية أن أتقدم بخالص الامتنان والتقدير لممثل الأمين العام، السيد ياماموتو، كما أود أن أرحب بالسيد رباني وزير خارجية أفغانستان وأن أشكره على إحاطته الإعلامية القيمة.

عكس تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي الذي جرى بهدف تقييم أعمال وأنشطة وفعالية بعثة الأمم

ونؤمن، من جانبنا، أن البعثة يمكن أن تؤدي دورا حيويا في مواصلة حشد التزام وتركيز اهتمام المجتمع الدولي على أولويات تحقيق وبناء واستدامة السلام وإزالة أسباب عدم الاستقرار الذي لا يجب أن يصبح مصير أفغانستان المحتوم.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد جلسة اليوم المفتوحة بشأن أفغانستان. كما ترحب الصين بحضور معالي السيد صلاح الدين رباني، وزير خارجية أفغانستان، هذه الجلسة. كذلك نشكر الممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

إن السلام والاستقرار في أفغانستان يؤثران تأثيرا مباشرا على المصالح الأساسية للشعب الأفغاني، وكذلك على الأمن الإقليمي والاستقرار والتنمية والازدهار. وتشيد الصين بجهود الحكومة الأفغانية للحفاظ على الاستقرار الوطني وتيسير المصالحة الوطنية والنهوض بالتنمية الاقتصادية. وتشدد الصين على الدور الهام الذي تقوم به البلدان المجاورة والإقليمية بشأن مسألة أفغانستان. ما زالت أفغانستان تواجه عددا من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. ولمساعدة أفغانستان في التغلب على هذه التحديات، يجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الثابت في المجالات التالية:

أولا، يظل صون السلام والاستقرار في أفغانستان يشكل الأساس للتعمير والتنمية الاقتصادية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية والإسهام في قدرة البلد على الدفاع عن نفسه حتى تتمكن أفغانستان من التصدي بفعالية لتهديدات، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ونحن نؤيد قيام منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من الجهات الفاعلة بدور نشط في مساعدة أفغانستان على مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف بتسيقه وتعاونه في مكافحة العناصر الإرهابية في أفغانستان.

ثانيا، إن الحوار السياسي هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لمسألة أفغانستان. وينبغي للجهات الفاعلة في أفغانستان إعطاء

تبرز توصيات الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة - وكذلك ما تضمنته مداخله وزير الخارجية والسيد ياماموتو من حيث ما تفضلا به من إبراز أهمية وجود نظرة جديدة أو أهمية البحث عن السلام بمعناه الشامل - أولوية بناء واستدامة السلام في انخراط الأمم المتحدة مع أفغانستان خلال الفترة القادمة، وبالتالي أهمية دمج العناصر الحيوية في ولاية البعثة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مؤسسية، وتوجيه تنفيذ الولاية في اتجاه تحقيق مقارنة شاملة لمواجهة التحديات التي تواجه أفغانستان، خاصة في ضوء إشكالية اعتماد الدولة الأفغانية على منح المجتمع الدولي التي تمثل ما يزيد على ٦٠ في المائة من الميزانية الحكومية. وبالتالي، نرى أن القوام الرئيسي للبعثة خلال المرحلة القادمة يجب أن يعتمد على موارد ومهارات تُوجه في الأساس لبناء قدرات المؤسسات الأفغانية وتعزز من قدرة الدولة على الوفاء بمسؤولياتها في حفظ الأمن وخلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني، وهو ما يتطلب التنسيق والتعاون الوثيق بين البعثة ومكونات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المجال التنموي بأفغانستان.

اتساقا مع ما سبق، تتعهد مصر بمواصلة قيام الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، بتنظيم برامج لتدريب الكوادر الأمنية وعناصر الشرطة الأفغانية من خلال دورات متخصصة عالية المستوى، فضلا عن إيفاد خبراء في اللغة العربية إلى جامعة كابل وإيلاء الاهتمام بدعم وبناء القدرات الأفغانية في مجالات القضاء والثقافة والرعاية الصحية والتمريض والزراعة والري والقطاع المصرفي، علاوة على مواصلة مصر تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى التكاتف خلف أفغانستان وإدراك أن استقرار أفغانستان هو العامل المحوري في استقرار منطقتي جنوب ووسط آسيا. تلك هي الرسالة التي حرصت مصر على إيصالها من خلال مشاركتها الأسبوع الماضي في اجتماعات كبار المسؤولين لمبادرة "قلب آسيا"، التي عقدت على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة.

الأولوية لمصالح البلد على المدى الطويل ورفاه شعبها والمشاركة بنشاط في عملية المصالحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التشجيع على تحقيق تسوية سياسية شاملة للجميع وواسعة النطاق، يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي مع جميع الأطراف الأفغانية المعنية من أجل التعجيل ببدء محادثات سلام. ونرحب بالمساعدة المقدمة من البلدان والآليات الإقليمية ذات الصلة.

ثالثاً، إن تعزيز الحوكمة ضمانة هامة لعملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يتصدى أبناء الشعب الأفغاني بأنفسهم للشؤون الأفغانية. ويجب على جميع الأطراف السياسية الفاعلة في أفغانستان تحقيق الوحدة وحل خلافاتها من خلال الحوار والمشاورات. ولا بد أن يحترم المجتمع الدولي بصورة كاملة حق الشعب الأفغاني في أن يختار باستقلالية نظامه السياسي وطريقه إلى التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة محددة المستهدفين إلى حكومة الأفغانية لتحسين قدرتها على الحكم، استناداً إلى استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية واحتياجاتها الفعلية.

وستواصل الصين دعم العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وما فتئت الصين تقوم بدور بناء في تعزيز عملية المصالحة في أفغانستان. وخلال الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى أفغانستان وباكستان وزير الخارجية وانغ بي، اتفقت الدول الثلاث على إنشاء آلية ثلاثية للحوار على مستوى وزراء الخارجية، ودعم إعادة إطلاق مجموعة التنسيق الرباعية بين أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة وإعادة تنشيط فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. كما وافقت أفغانستان وباكستان أيضاً على إنشاء آلية ثنائية لإدارة الأزمات. وستواصل الصين دعم بناء القدرات الأمنية في أفغانستان فضلاً عن الجهود التي يبذلها البلد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل التحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياماموتو على

رابعاً، يشكل الاندماج في التنمية الإقليمية سبيلاً هاماً نحو تحقيق السلام والتعمير في أفغانستان. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بتعهداته بتقديم المساعدة والدعم لأفغانستان للنهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فأفغانستان تتيح آفاقاً واعدة لجهود التعاون الإقليمي، وذلك بفضل مواردها الفريدة ومزاياها الجغرافية. وينص قرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة على أنه يجب على جميع الأطراف بناء مجتمع يربطه مستقبل مشترك بروح من التعاون واستناداً إلى مبدأ تحقيق الربح للجميع، وتعزيز تنمية أفغانستان الاقتصادية والتعاون الإقليمي من خلال "مبادرة الحزام والطريق".

لقد أحاطت الصين علماً بالتقرير الخاص للأمين العام (S/2017/696) عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم

أن وضع مزيد من التركيز على دعم عملية السلام بقيادة أفغانية هو السبيل الصحيح للمضي قدماً. ولا يمكن لأفغانستان السير إلى الأمام إلا بإقامة عملية للسلام ذات مصداقية. وعلينا جميعاً تأدية دور في ذلك، بما في ذلك الأمم المتحدة. لذا نأمل كثيراً أن يتفق أعضاء مجلس الأمن على تعديل ولاية البعثة من أجل إدراج تلك التوصيات. ومن شأن ذلك أن يكفل زيادة قدرة البعثة على التركيز على المهمة الحاسمة المتمثلة في دعم عملية السلام. ونتطلع إلى مناقشة هذه المسألة مع أعضاء المجلس في الأسابيع المقبلة.

وقبل أن أختم كلامي أود أن أقول كلمة بشأن توصيات استعراض استراتيجية الولايات المتحدة - جنوب آسيا. إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة شريكان وثيقا الصلة في أفغانستان، ولذلك نرحب بالالتزام الطويل الأجل للولايات المتحدة بالشعب والحكومة هناك. وعلى الرغم من التحديات، التي سمعنا الكثير عنها اليوم، فإننا نتفق على أن من الأهمية بمكان أن نواصل تقديم الدعم بشأن قضايا من قبيل الأمن والتنمية والحوكمة. وهذا أمر بالغ الأهمية لبناء دولة أفغانية مستقرة والحد من الخطر الذي يمثله الإرهاب لنا جميعاً.

ومن مصلحتنا جميعاً أن تصبح أفغانستان أكثر أماناً وازدهاراً، وهذا هو السبب في أننا أعلننا زيادة في عدد قواتنا في حزيران/يونيه وأكدنا الدعم الإنمائي الذي يصل إلى بليون دولار حتى عام ٢٠٢٠. كما رحبنا بالالتزام المعاد بيانه بأن الطريق الوحيد في نهاية المطاف للتوصل إلى تسوية سياسية سيكون عن طريق المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. وهذا هو السبب في أننا نشجع وزير الخارجية رباتي وزملاءه في الحكومة على أن يغتنموا هذه الفرصة للتواصل مع حركة طالبان لإنشاء عملية سلام ذات مصداقية. إننا مدينون للشعب الأفغاني، الذي عانى كثيراً خلال عقود من العنف، بالقيام بكل ما يمكن عمله من أجل إرساء عملية السلام. وسيتعين علينا

إحاطته الإعلامية اليوم. وأريد في البداية أن أعرب عن امتنان حكومتي للعمل الذي يقوم به وفريقه في ظروف صعبة للغاية. وأتقدم أيضاً بالشكر إلى وزير الخارجية رباتي على مداخلته اليوم. وكما أوضح السيد رباتي والسيد تاداميتشي، لا يمكننا أن نغفل أفغانستان ببساطة. فرغم سنوات من التقدم المحرز، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات أمنية وإمائية صعبة، في حين أن التكلفة البشرية بعد سنوات من القتال والعنف آخذة في الازدياد. ولذلك فإن عملنا لم ينته بعد، ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لا تزال تؤدي دوراً حيويًا.

وكما أن أفغانستان اليوم ليست كما كانت قبل ١٠ سنوات، فمن المستصوب أن تتغير بعثة الأمم المتحدة أيضاً، لكي تتلاءم مع الحقائق الراهنة على أرض الواقع. ولذلك، فإننا نرحب باستعراض السبل التي يمكن بها للبعثة أن تدعم أفغانستان على أفضل نحو، بما يتواءم مع أولويات الحكومة. ونتفق مع الكثير من التحليل الوارد في الاستعراض الاستراتيجي، مع تركيزه على توجيه عمل البعثة نحو مجموعة من النواتج المستهدفة. ويتضمن التقرير (S/2017/696) عدداً من التوصيات التي ينبغي أن تعزز عملها. وأهم شيء الآن هو التنفيذ.

وسنواصل العمل الوثيق مع البعثة فيما يخص التنسيق بين الجهات المانحة، وسيادة القانون، وجهود مكافحة الفساد والدعم في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. ونرحب بالاعتراف بأهمية الوجود المدني الوطني الذي تقدمه شبكة الموظفين الميدانيين للبعثة. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة استمرار الوجود الوطني. وهؤلاء الموظفون هم رمز هام للمجتمعات المحلية. كما أن لهم أيضاً دوراً في تحقيق النجاح في الانتخابات في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ويمكنهم الإسهام في دعم الركائز التي تقوم عليها مفاوضات السلام المحلية في المستقبل.

ويحدد التقرير ٣ أولويات استراتيجية مطابقة لدعم الاستقرار السياسي، والسلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد

ولا تزال التوترات الإقليمية تقوّض الاستقرار والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل في أفغانستان. وستكون المشاركة المستمرة والبناء من جانب بلدان المنطقة أمراً أساسياً من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل. ولا بدّ لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان المجاورة، من أن تتحمل مسؤولياتها وأن تعمل معاً من أجل تحقيق السلام المستدام. وينبغي دعم عملية كابل من أجل تعزيز سلام ومصالحة حقيقيين، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة وجميع الهيئات الأخرى.

وإننا نؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع عملية الإصلاح موضع التنفيذ من أجل كفالة مؤسسات قوية ومستقلة وعملية ديمقراطية متينة. ونعلّق آمالاً كبيرة على البرنامج الإصلاحي للحكومة وعلى تنفيذه. إن الانتخابات المقبلة هي أحد العناصر الرئيسية في هذا الجهد. ونرحب بحقيقة تحديد موعد لانتخابات المقاطعة والانتخابات البرلمانية. تضطلع الأمم المتحدة بدور داعم هام، غير أن الملكية والمسؤولية الرئيسية من أجل ضمان إجراء انتخابات مفيدة تقع بطبيعة الحال على عاتق السلطات الأفغانية.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢ بدور أساسي في دعم الشعب الأفغاني. ونرحب بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة وما ورد فيه من توصيات، ولا سيما تركيزه الهام على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. هذا التركيز هو اعتراف بأن النزاع في أفغانستان لم ينته بعد. وعلى الرغم من جهودنا، بما في ذلك العمل الدؤوب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وكامل منظومة الأمم المتحدة، لم يدخل البلد بعد مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ولذلك فإن التركيز المستمر على دعم جهود السلام لا يزال أولوية رئيسية. ومع الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة، هناك الآن فرصة لتعزيز الجهود الدبلوماسية والسياسية.

ويجب اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى النحو الذي أوصى به الأمين

جميعاً - داخل المجلس، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة بشكل أعم، وبطبيعة الحال في حكومة أفغانستان - دعم هذه العملية السلمية عرفاناً منا بالفضل.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي سيدلى به لاحقاً اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أتطرق إلى أربع نقاط باسم السويد.

أودّ أن أبدأ بشكر الممثل الخاص يماموتو على إحاطته الإعلامية الممتازة اليوم وعلى العمل الذي قام به هو وفريقه. كما أننا نقدر كثيراً حضور السيد ربّاني هنا اليوم.

لقد أحرز تقدّم هائل على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية في توطيد مؤسسات أفغانستان الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات المدنية للشعب الأفغاني. وفي الوقت نفسه، لا يزال استمرار ارتفاع مستويات العنف يُشكل مصدر قلق كبير. وكما أبرز الأمين العام، فالزيادة في الهجمات الطائفية أمر مقلق جداً. ولا يزال المدنيون في أفغانستان يحملون هذا العبء غير المتناسب للنزاع. وتشير الإحصاءات إلى أن العبء الواقع عليهم لا يخفّ على الإطلاق. فقد شهدت سنة ٢٠١٦ مستويات قياسية من الضحايا المدنيين في أفغانستان، بما في ذلك زيادة في عدد النساء والأطفال الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح. وعلينا أن نحاول وقف هذا معاً، وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين على سبيل الأولوية.

إن بناء مجتمعات يسودها السلام والشمول ليس أمراً سهلاً. فهو يتطلب الشجاعة والتصميم من جانب جميع الأطراف. إن التسوية السياسية للنزاع في أفغانستان هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام. ومن الحتمي بالتالي أن يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة على وجه السرعة للدخول في حوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية وإنهاء العنف. وتقع مسؤولية خاصة على عاتق من لهم بعض النفوذ لدى حركة طالبان في هذا الصدد.

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تفانيهم في أداء واجباتهم في ظل ظروف صعبة. والشكر موصول لوزير الخارجية رباني على إحاطته الإعلامية الهامة وأتمنى له التوفيق في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في بلده.

إن التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/783) يقدم تقييمات واقعية ورؤى هامة لعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان. والأهم من ذلك أن التقرير يتضمن توصيات ببناءة تعتبر حاسمة لتعظيم إمكانات كل جهود وموارد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وتتطلع كازاخستان إلى إجراء مداولات بشأن هذه التوصيات وتنفيذها في نهاية المطاف، مما سيمكننا بالتالي من الاستفادة من المزايا النسبية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم عمليتي إعادة الإعمار وإعادة التنمية في أفغانستان.

وعلى الصعيد السياسي، أود التأكيد مجدداً على دعم كازاخستان القوي لجهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تبذلها حكومة أفغانستان. كما نشي على استمرار التزام حكومة أفغانستان وجهودها المبذولة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المتزايدة التي تواجه البلد. ونعتبر ذلك شهادة قوية على تطلع أفغانستان إلى تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار، الأمر الذي من شأنه الإسهام في الاستقرار الإقليمي.

كما يسر كازاخستان أن تلاحظ التقدم المشجع المحرز بشأن المسألة الانتخابية وزيادة مصداقيتها، التي أعرب عنها بشكل خاص من خلال تحديد يوم ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية. ونرحب بطابعها الجامع والمتسم بالشفافية والقائم على المشاركة.

ونحث الحكومة على الإسراع بتنفيذ استراتيجياتها التدريجية، مثل خطة السنوات الأربع المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والعديد من الخطط الأخرى على الأصعدة المختلفة، التي نرى أنها ستزيد من تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية.

العام، فإن لبعثة الأمم المتحدة دوراً هاماً تضطلع به في دعم عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويملكون زمامها والتي تشمل النساء، تمثيلاً مع أحكام الدستور. ونرحب أيضاً بالعزم على نقل كبير مستشاري الشؤون الإنسانية إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، على النحو المبين في الاستعراض الاستراتيجي، ونقدر الإبلاغ المتكامل لبعثة الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل. ومن أجل الوفاء بالمسؤولية الهامة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة في أفغانستان، ينبغي لقيادة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تحقيق الاستفادة الكاملة من الاستعراض والتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة فيه. وينبغي لهما القيام بذلك بروح مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، وخطة الحفاظ على السلام من خلال العمل على نحو منسق من أجل تحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. ولا تزال التحسينات الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الخدمات في جميع أنحاء البلد أمور تشكل أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على دعم وزخم عملية السلام.

لم يبرح الدعم الذي تقدمه السويد لشعب أفغانستان ثابتاً على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وتمثيلاً مع نهج الأمين العام، قمنا بتعديل سياستنا ودعمنا الملموس من أجل التركيز بشكل أكبر على منع نشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق تدريب المرأة الأفغانية على القيام بدور الوساطة. وأود أن أؤكد لوزير خارجية أفغانستان أنه يمكن للشعب الأفغاني عند دخوله هذه المرحلة المقبلة من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام التعويل على دعم بلدي المستمر للجهود المبذولة لبناء الدولة وبناء السلام من أجل بناء أفغانستان مزدهرة وسلمية.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
أشارك المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية. وأعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر له ولجميع أعضاء وموظفي بعثة الأمم

وتشجيعهما ومساعدتهما إلى أفغانستان من خلال جهود إعادة الإعمار وإعادة التنمية لبناء البلد. وينبغي أن تكون الأنشطة السياسية والإمائية التي يضطلع بها أكثر اتساقا مع الأولويات التي تحددها الحكومة الأفغانية. ويسعدنا أن نسمع أن الحكومة الأفغانية منحت الأولوية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، بمشاركة واسعة النطاق من منشآت الأعمال الدولية في تنفيذ مشاريع اقتصادية ملموسة. إن لب جهودنا هو مساعدة أفغانستان على رسم صورتها كشريك جذاب يتمتع بإمكانات كبيرة. فإخواننا وأخواننا الأفغان في حاجة إلى مشاريع مشتركة، وإيجاد فرص عمل، وتسهيل تطوير الاتصالات والتجارة.

وتلتزم جميع دول آسيا الوسطى بتطوير تعاون طويل الأجل مع أفغانستان، وترابط أقاليمي في مجالات الهياكل الأساسية والمرور العابر والنقل والطاقة ومجالات أخرى، من أجل المساهمة في اندماج أفغانستان في التجارة والتعاون الاقتصادي في منطقتنا بوصفها نموذجا جديدا للعلاقات مع هذا البلد الشقيق.

لذا، يقترح بلدي وضع نهج جديد يستند إلى الصلة بين الأمن والتنمية. ويستند هذا النهج إلى افتراضنا بأن التنمية الاقتصادية ستهيئ الشروط المسبقة للتوصل إلى تسوية سياسية وحل للمسائل الأمنية. ونود التأكيد مجددا على أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن دون تنمية ولا تنمية دون أمن.

ولا تزال لجنة الأطفال تتأثر بشدة جراء تصاعد النزاع. لقد اتخذت أفغانستان العديد من الخطوات الجديرة بالثناء في سبيل كفالة خلو قوات أمنها الوطنية من الأطفال. كما تقوم الحكومة بالترويج للمبادئ التوجيهية لتقدير الأعمار التي نأمل أن تنفذ على نطاق واسع. بيد أن كازاخستان تشعر بالجزع أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي سجلت النزاعات في أفغانستان وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف الأطفال - وأفيد بأن داعش قد جندت ٥٠ فتى - وترحب كازاخستان

وتؤكد كازاخستان مجددا على أن التوصل إلى تسوية سياسية سلمية هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد. ولا نزال نأمل في استئناف المحادثات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تكون عملية يقودها ويملك زمامها الأفغان.

وعلى الرغم من بعض التطورات الجديرة بالذكر، فإن كازاخستان لا تزال تشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية في البلد وتقلبها. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/783)، فإن النزاع استمر دون هوادة في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في حوادث العنف المتورط فيها منتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/ولاية خراسان وحركة الطالبان قد أدت إلى زيادة المضاعف التي يعاني منها الشعب الأفغاني، فضلا عن وقوع خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. وتؤيد كازاخستان بقوة جميع المبادرات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

وتشيد كازاخستان بالاتجاهات الإيجابية للجهود الجارية الرامية لمكافحة المخدرات في أفغانستان. وتشارك بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية بشكل نشط في التصدي لهذا التحدي. كما ننوه بالخطوات الهامة صوب الوفاء بالمعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات التي وضعها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. ويسرني أيضا أن أقول إنه، في الفترة بين الدورات، استضاف بلدي اجتماعا بشأن قضية السلائف في ألماني، في إطار التعاون الإقليمي بشأن مكافحة المخدرات، عقد في مقر المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما.

وترى كازاخستان أنه لا يزال يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في هذه المرحلة، مواصلة تقديم دعمهما

المستقلة أعلنت الموعد الذي طال انتظاره لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في عام ٢٠١٨، فضلا عن تقديم مقترحات جيدة لضمان مصداقية العملية الانتخابية من خلال، جملة أمور، منها استخدام إجراءات التحقق من الناخبين والأخذ بتكنولوجيات إدارة عملية الاقتراع والنتائج.

ولكن لم يصدر حتى الآن أي قرار سياسي بشأن تنفيذ هذه المقترحات.

وتجدر الإشارة بأن الحكومة أخذت في الاعتبار بصورة جدية حقيقة أن الدعم المالي الدولي إلى أفغانستان، وهو أمر أساسي لتأمين التحسن المطرد للحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، مرهون بالنجاح في تنفيذ سياسة مكافحة الفساد ومكافحة المخدرات. ونظرا لأن الفساد قد تغلغل في جميع جوانب الحياة في البلد، تمثل الخطوات الحازمة التي اتخذها مركز العدالة لمناهضة الفساد في التصدي لهذه المشكلة المعقدة تطورا جديرا بالترحيب. ويتطلب تنفيذ تلك الخطوات دفعة قوية، والأهم من ذلك أن يكون هناك التزام سياسي على جميع مستويات الحكم المحلي والحكومة المركزية.

كما نثني على العمل المتفاني الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان ورصدها والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، نرحب بإطلاق تحقيق وطني بشأن حماية حقوق ضحايا النزاع المسلح والإرهاب. وندعو الحكومة الأفغانية إلى أن تتعاون تعاوننا كاملا مع اللجنة في هذا الصدد، وكذلك في مجال التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان.

إن التهديد الإرهابي لا يزال يشكل تحديا صعبا في أفغانستان. وعلى الرغم من أنه تم إضعافه جزئيا بفعل العمليات العسكرية الأفغانية والدولية، فإنه لا يزال متنوعا على نحو متزايد. وينبغي النظر إلى محاولات حركة طالبان للسيطرة على عدد من المناطق

بالجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واليونيسيف للتصدي لهذا التحدي. كما تشكل الهجمات على المدارس والعاملين في مجال التعليم ألقاها مقلقا أيضا، حيث إنها تحول دون حصولهم على التعليم، وعودتهم إلى الحياة الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإننا نحث الحكومة على مواصلة التزامها بالتنفيذ الكامل لخطط عملها وخرائط طريقها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستغلالهم.

وأخيرا، يسر كازاخستان مواصلة البعثة وحكومة أفغانستان الحفاظ على شراكة وثيقة بينهما ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وهو أمر حيوي لضمان تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تعاون مثمر وفعال بصورة أكبر داخل البلد، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي. وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على التزام كازاخستان الصادق بدعم الحكومة الأفغانية في جهودها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص يماموتو على إحاطته الإعلامية وأعرب عن تقديري لحضور وزير الخارجية رباتي ولما أدلى به من ملاحظات.

إن الصورة العامة على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/783) تحيي مشاعر القلق وتثير شعورا متجددا بالقلق إزاء الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. ونرحب بالالتزام الثابت من جانب حكومة الوحدة الوطنية والخطوات المتخذة للنهوض بعملية السلام الجامعة التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها والتي ستشمل، ضمن أخرى، فصائل طالبان التي تبدي الانفتاح على إجراء مفاوضات. كما نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم مبادرات الحكومة وتيسير بناء السلام على المستوى المحلي.

مع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود، لم يحرز أي تقدم ملموس في تعزيز المفاوضات. نحن ندرك أن اللجنة الانتخابية

عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، ونعرب عن دعمنا لتتجمل بتنفيذ توصياته. وينبغي أن تشمل المهام الرئيسية للبعثة توفير خدمات الوساطة لدعم عملية المصالحة الوطنية، وتعزيز الإصلاحات والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتقديم الدعم للمشاريع الإنسانية والإنمائية.

كما ستتطلب الدورة الانتخابية المقبلة لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩، فضلا عما سيتبعها من تطورات في البيئة السياسية للبلد، أن تركز البعثة على كفاءة جميع عناصرها، ولا سيما وجودها الميداني. غير أننا نتفق تماما مع الأمين العام في أنه على الرغم من أن الحالة على أرض الواقع لا تزال غير آمنة وهشة بشكل متزايد، فإن أمن أفراد بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن يظل أولوية بالتأكيد.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على دعم أوكرانيا القوي لبعثة الأمم المتحدة. فالأنشطة التي تضطلع بها في أفغانستان ذات أهمية حيوية من أجل إيجاد أساس متين للسلام والأمن والرخاء في البلد وفي المنطقة بأسرها على السواء.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية، وأن أشيد مجدداً، من خلاله، بموظفي الأمم المتحدة العاملين في ظل ظروف صعبة في أفغانستان. كما أرحب ترحيباً حاراً بحضور السيد صلاح الدين رباني، وزير خارجية أفغانستان، وأشكره على مداخلته.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وسأقتصر في كلامي على أربع نقاط رئيسية.

أولاً، لا يزال استمرار الزيادة في مستوى العنف وما ينتج عن ذلك من تدهور في الحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان من الشواغل الرئيسية بالنسبة لفرنسا. وكما يُذكرنا للأسف تقرير الأمين العام (S/2017/783) وحسبما أشار آخرون هنا، لا يزال

الاستراتيجية وخطوط الاتصال وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، فضلا عن هجماتها على مرافق الرعاية الصحية وإغلاقها قسراً، باعتبارها أعمالاً إرهابية. وما يثير بالغ القلق احتفاظ طالبان بنفوذها على الجماعات الإقليمية المنتسبة لتنظيم القاعدة، والتي اندمج مقاتلوها من منطقة الحدود الأفغانية - الباكستانية في الحركة، الأمر الذي أدى إلى زيادة قدراتها العسكرية. ومحاولات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الرامية إلى توسيع نطاق وجوده في شمال البلد تثير القلق أيضاً.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشدد على ضرورة اتخاذ الشركاء الدوليين لأفغانستان إجراءات متضافرة للحد من النشاط الإرهابي وتيسير العودة الآمنة للاجئين والنهوض بالانتعاش الاقتصادي للبلد.

على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في أفغانستان، فإن البعد العسكري ذو أهمية حيوية. وفي هذا السياق، نرحب بالاستراتيجية الجديدة المُعلن عنها مؤخراً للولايات المتحدة في أفغانستان، وكذلك بالالتزامات الأخرى للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي ينبغي أن تسهم في زيادة فعالية الجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لمكافحة الإرهاب.

غير أنه دون إجراء حوار بناء بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ومشاركتها العملية في جهود القضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين وحرمانهم من مصادر التمويل، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، ستفقد جميع تلك الإنجازات أهميتها. وينبغي عدم التغاضي عن ازدواجية المعايير بعد الآن.

إن الأمم المتحدة تؤدي دوراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، فإننا بحاجة إلى أن تكون بعثة الأمم المتحدة قوية وقادرة على الوفاء فعلياً بالمسؤوليات المنوطة بها. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام على التقرير المقدم إلينا (S/2017/696)

المستقلة، فضلا عن الدعم من قبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ليتسنى إجراء انتخابات حرة وشفافة في الموعد المقرر. كما يجب الاستمرار بعزم في تنفيذ الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات، اللذين لا يزالان يؤججان تمرد حركة طالبان. وعلى صعيد حقوق الإنسان، لا تزال حالة النساء والأطفال محفوفة بالكثير من المخاطر. ومن الضروري أن تواصل السلطات الأفغانية حشد الجهود من أجل التنفيذ الكامل لالتزاماتها بحقوق المرأة وحماية الطفل.

ثالثا، سيتطلب تحقيق الاستقرار في أفغانستان التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض وتحقيق المصالحة الوطنية. وتأمل فرنسا أن تتمكن الأطراف الأفغانية الفاعلة من استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن، بدعم من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. والالتزام الصادق والدعم الذي لا لبس فيه للسلام من جانب جميع جيران أفغانستان أمر أساسي. وندعو إلى بذل مساع متجددة وتقديم التزامات محددة في هذا المجال.

وإزاء هذه الخلفية، وهذه نقطتي الرابعة، مما يبعث على الاطمئنان أننا نحظى بدعم الأمم المتحدة، وبخاصة البعثة، التي لم تكن في أي وقت أقوى مما هي عليه الآن. وتعرب فرنسا عن شكرها للأمين العام وفريقه على العمل الجاد للغاية الذي يضطلعون به في سياق الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة. ونؤيد التوصيات الواردة في التقرير (S/2017/696)، والتي من شأنها أن تجعل تبسيط عملها أمرا ممكنا. ونرحب ترحيبا خاصا بالاقتراح الداعي إلى إعادة تركيز عمل البعثة. ومن شأن إعادة التركيز هذه السماح للبعثة بتوزيع جهودها على نطاق أربع ركائز: المساهمة في إرساء السلام في أفغانستان؛ وتيسير إشراك بلدان المنطقة وإدارة ودعم الحوار بين الحكومة والقوى السياسية الأفغانية؛ والتنسيق بين الجهات المانحة الدولية. أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بلدي الكامل للحكومة الأفغانية وللعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في

السكان الأفغان الضحايا الرئيسيين للنزاع وما زالت النساء والأطفال يدفعون الثمن الأكبر. وتواصل القوات الأفغانية، التي أشيد بالتزامها وشجاعتها، عملياتها إحرار تقدم كبير. بيد أن المواجهات المسلحة والهجمات الإرهابية المتكررة لا تزال تزعزع الاستقرار في البلد بأسره. وفي هذا الصدد، فإن فرنسا تأخذ مسألة إنشاء وانتشار جماعات مسلحة وإرهابية في أفغانستان وفي المنطقة على محمل الجد تماما. وتتشاطر فرنسا عزم السلطات الأفغانية وحلفائنا على مكافحة الإرهاب وترحب بأي قرار يسهم في تحقيق ذلك الهدف، مع الامتثال للقانون الدولي، مثل الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في أفغانستان وجنوب شرق آسيا. ولكي تنجح جهود مكافحة الإرهاب، فإنها يجب أن تحظى أيضا بدعم جميع البلدان في المنطقة.

إن الحالة الإنسانية، وهي أصلا هشة للغاية، تتفاقم جراء النزاع وانهايار الاقتصاد. وتشكل العودة الجماعية للاجئين من باكستان وإيران تحديا خطيرا للسلطات الأفغانية. وفي هذا الصدد، فإن فرنسا تشجع حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها الرامية إلى كفالة المساواة في المعاملة بين جميع اللاجئين والنازحين، وترحب بالعمل الرائع الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ثانيا، تجعل البيئة الأمنية والإنسانية المتقلبة للغاية وحدة الحكومة الأفغانية ومشاربتها في إجراء الإصلاحات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا يوجد بديل أمام الأفغان سوى التماسك والتصميم الجماعي على تعميق وتوطيد الديمقراطية الأفغانية. ومساعي الإصلاح الجارية التي تهدف إلى زيادة فعالية الحكومة وجعلها أقدر على خدمة السكان يجب أن تظل أولوية. وينطبق ذلك بشكل خاص على إصلاح النظام الانتخابي، وهو مجال أُحرز فيه تقدم. وترحب فرنسا على وجه الخصوص بالإعلان عن إجراء الانتخابات التشريعية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. ويجب أن تستمر الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها اللجنة الانتخابية

وتجدد إيطاليا التزامها الفعال بمواصلة توفير تدريب قوات الأمن الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة إليها في إطار بعثة الدعم الوطني التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكن لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد، فإن الحل يجب أن يكون في نهاية المطاف حلا سياسيا عن طريق التفاوض بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة في إطار عملية سياسية يقودها ويتولى زمامها الأفغان وتحترم دستور البلد. وستتطلب هذه العملية الدعم الكامل والملموس من شركاء أفغانستان. ولذلك، فإننا نرحب بالاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في أفغانستان، التي تؤكد العزم على العمل من أجل تحقيق هذه النتيجة النهائية. ونرحب أيضا بتجديد الولايات المتحدة لالتزامها بمكافحة الإرهاب على نطاق أوسع. وفي ذلك السياق، سيكون دور الجهات الفاعلة الإقليمية دورا حاسما. ونحن بحاجة إلى التعاون الحقيقي والبناء من جميع أصحاب المصلحة الإقليميين في كفاح مشترك وحازم ضد الإرهاب وفي تعزيز الظروف المواتية للسلام والاستقرار في أفغانستان.

وتؤيد إيطاليا جميع المبادرات الدبلوماسية، مثل عملية كابل، التي تهدف إلى تحسين التعاون. كما نتشاطر الهدف المتمثل في تعزيز توافق الآراء بشأن المصالحة والسلام، مما سيتطلب المشاركة الفعالة والشاملة لجميع قطاعات المجتمع الأفغاني، بمن في ذلك النساء، اللواتي يكتسي دورهن أهمية خاصة في هذا الصدد. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع على التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومن المهم بنفس القدر في إطار عملية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان أن تكتسب الحكومة ومؤسساتها الثقة الكاملة للمواطنين في البلد من خلال ممارسة الحوكمة الرشيدة، ومن خلال تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلد. ويزداد هذا الأمر أهمية بالنظر إلى المستويات الخطيرة للفقر والبطالة، لا سيما بين الشباب. وسيطلب ذلك التنفيذ الكامل والشامل للإصلاح

أفغانستان في السعي من أجل إحلال السلام الدائم وكفالة الحياة الآمنة والكرامة لجميع الناس في البلد.

السيد لامبرتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيديلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق بعد ظهر اليوم. غير أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، نشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/696) ونرحب بقوة بالاستعراض الاستراتيجي. ونشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعلى غرار الآخرين، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغية تعزيز السلام وتنسيق المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي في بيئة شديدة الصعوبة.

وترحب إيطاليا بحضور معالي السيد صلاح الدين رباني، وزير الشؤون الخارجية في أفغانستان. وأشكره على إحاطته الإعلامية. وأمل أن تكون أول إحاطة إعلامية من بين الكثير من الإحاطات الإعلامية الأخرى.

إننا ما زلنا نشهد استمرار تصعيد حدة الصراع في أفغانستان وما نجم عنه من عواقب رهيبية، بدءا من الخسائر البشرية الشديدة، لا سيما في أوساط الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال. ولا يزال الإرهابيون يشكلون تهديدا خطيرا لاستقرار البلد، كما رأينا من الهجمات المدمرة والشائنة التي حدثت في الأشهر الأخيرة.

وهذه الحالة تتطلب منا أن نجدد دعمنا الجماعي للجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وفي مواجهة العنف المستمر بلا هوادة من حركة طالبان والجماعات الإرهابية، لا تزال قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تضطلع بدور محوري في الدفاع عن التقدم الكبير المحرز في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. ونحيي شجاعتها وتفانيها.

تزايدت بنسبة ٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/783)، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، معظمهم من النساء والأطفال.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن المناخ السياسي متوتر بصورة متزايدة، ولا سيما بالنظر إلى الإعلان عن الانتخابات البرلمانية والمحلية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة، المزمع إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠١٨. ومما يزيد من تعقيد الحالة، فإن التنظيمات الإرهابية مثل داعش تستفيد من تلك البيئة لتعميق جذورها في الإقليم من خلال المشاركة في جميع أنواع الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. ومع ذلك، يمكننا أن نشيد بالتحسن المستمر في علاقة التعاون مع البلدان المجاورة والدعم المتواصل لأفغانستان من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وبالنظر إلى ضخامة التكلفة البشرية للنزاع في أفغانستان، فإن السنغال تدين بشدة الهجمات على المدنيين. وأود أن أكرر أن معظم ضحايا هذه الهجمات من النساء والأطفال. ونود أن نشيد بجميع العاملين في المجال الصحي والعاملين في المجال الإنساني وجنود التحالف الذين يواصلون العمل من في أفغانستان، مخاطرين بأرواحهم في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، تستحق حماية النساء اهتماما خاصا. ولهذا السبب، فإن السنغال توجه نداء إلى الجهات المانحة لتعزيز دعمها لخطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن.

ونؤكد من جديد على الضرورة الملحة لحماية المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة، التي كانت هي الأهداف الرئيسية للهجمات الانتحارية، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأود أن أرحب بفتح تحقيق وطني بشأن حماية حقوق ضحايا النزاع المسلح والإرهاب من جانب اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وأقول إننا بحاجة إلى إيلاء اهتمام دقيق لاستنتاجاتها.

الداخلي. إننا نقر بالتقدم الكبير المحرز في العملية الانتخابية، ولكن العديد من المسائل الهامة يتعين حلها من أجل ضمان أن تكون الانتخابات المقبلة شفافة وموثوقة تماما. ومكافحة الفساد يجب المضي بها قدما بعزم متواصل. ونسلم بأن النتائج الإيجابية بدأت تظهر في هذا الصدد من خلال عمل مؤسسات مثل مكتب المدعي العام ومركز العدالة لمكافحة الفساد.

وسيظل تعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها أولوية قصوى فضلا عن التمكين الكامل للمرأة في المجتمع الأفغاني. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان عدم وجود أي خطر للانتكاس في هذا المجال.

والاجتماع المقبل لكبار المسؤولين في كابل سيشهد فرصة هامة لقياس التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية للإصلاح في إطار الشراكة بين أفغانستان ومانيها، التي أعيد التأكيد عليها في مؤتمر بروكسل في العام الماضي. والتزام المجتمع الدولي بالمساعدة على إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والاعتماد على الذات في أفغانستان ولشعبها التزام ثابت، وإيطاليا عازمة على مواصلة أداء دور أساسي في هذه العملية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال أن يبدأ بالترحيب بمشاركة معالي السيد صلاح الدين رباني، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أفغانستان، في جلسة اليوم، وبمساهمته الإيجابية. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفريقه، على العمل الممتاز الذي يقومون به في الميدان لمساعدة الأفغان على شق طريقهم، وفي أفق تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي قرره مجلس الأمن.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، فإن الوفد السنغالي يشعر بالقلق أيضا لأن الحالة الأمنية في البلد ما زالت صعبة، مع اشتداد الاشتباكات المسلحة والهجمات الانتحارية، التي

السيد ثامبراننا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تعرب بوليفيا عن امتنانها للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يماموتو على إحاطته الإعلامية الممتازة، ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا الثابت له في الاضطلاع بالأعمال التي عهد بها إليه. كما نرحب بمعالي السيد صلاح الدين رباني، وزير خارجية أفغانستان، ونشكره على المعلومات التي قدمها.

وعلى الجبهة السياسية، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وشعبها في المضي قدما بالعملية الانتخابية، مما سيمكنها من تعزيز مؤسساتها الديمقراطية، ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها. ونذكر بالطابع المترابط للتحديات التي تواجه أفغانستان والتقدم المستدام بشأن الأمن والتنمية والحوكمة، وهي أمور تعزز بعضها بعضا. ونشدد على عزم الحكومة تنفيذ خطة السنوات الأربع بشأن إصلاح قطاع الأمن بهدف زيادة قدرة قوات الأمن الأفغانية على الرغم من الصعوبات الحالية التي ينطوي عليها الحفاظ على قدرتها.

نحن نعتقد أن تعزيز وتوحيد قوات الأمن من العناصر الرئيسية لمكافحة خطر زعزعة الاستقرار، وفي المقام الأول، وحشية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي ندين هجماته وأعماله الإجرامية بأشد العبارات الممكنة. وللأسف، كانت هناك أدلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير قيد الاستعراض على زيادة واضحة في عدد الهجمات على المنشآت المدنية، مثل المدارس ومراكز التدريب، فضلا عن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والطبي والمرافق الطبية. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس وحدها، سجل ٨٦ حادثا، وهو ضعف إجمالي عدد الحوادث المبلغ عنها خلال عام ٢٠١٦ بأكمله، والتي كانت ٤١ حادثا. وفي هذا الصدد، تكرر بوليفيا إدانتها بأشد العبارات لجميع أعمال الإرهاب بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما وحيثما ارتكبت وأيما كان مرتكبوها.

إن الحالة الصعبة في أفغانستان تثير المسألة الرئيسية المتمثلة في إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز القدرات التشغيلية للقوات المسلحة الأفغانية، ومواجهة تحدي الفساد، وتحسين القيادة العسكرية، ومواءمة العمليات العسكرية مع الأهداف السياسية الطويلة الأجل. وعمل البعثة عمل حاسم في هذا الصدد، والإصلاح يزداد أهمية بينما تواجه القوات الأفغانية انخفاضا في عدد القوات بسبب كثرة حالات الفرار من الجيش والصعوبات المتعلقة بالتجنيد. وفي هذا السياق، من المشجع ملاحظة القرار الذي اتخذ في آخر اجتماع لوزراء الدفاع في منظمة حلف شمال الأطلسي المتعلق بزيادة عدد القوات المنتشرة في بعثة الدعم الوطني، فضلا عن الخيار الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب لإبقاء القوات الأمريكية في أفغانستان في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في البلد.

وكما هو الحال في معظم البلدان في حالات النزاع، فإن الأمن والاستقرار في أفغانستان سيعتمد لفترة طويلة قادمة على علاقاتها مع البلدان المجاورة لها. ولذلك، يسر السنغال التحسن المستمر في التعاون بين أفغانستان وباكستان، ولا سيما من خلال تنفيذ آليات إدارة الأزمات للاتصالات في حالات الطوارئ، فضلا عن وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن تنفيذ عمليات على طول الحدود. كما تشمل هذه الدينامية الإيجابية التعاون مع بلدان آسيا الوسطى، بما في ذلك في مجالات النقل والاتصالات، وكذلك مع جمهورية إيران الإسلامية من أجل إبرام اتفاق تعاون استراتيجي.

إن كل هذه التطورات الإيجابية ستمكن البعثة من التركيز بشكل أفضل على ولايتها المتمثلة في دعم أصحاب المصلحة الأفغان لكي نبني معا أفغانستان يسودها الأمان والاستقرار عن طريق الحوار والجهود السياسية، ولا سيما أثناء فترة الانتخابات المقبلة عام ٢٠١٨. وتدفعنا الإصلاحات الجريئة التي أجرتها الحكومة الأفغانية إلى أن يظل الأمل يحدونا في هذا الصدد.

وتعرب بوليفيا عن امتنانها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الذي اضطلعت به في تقديم الدعم اللوجستي والتقني للعملية التي تقودها أفغانستان، مع دعم المبادرات الديمقراطية والحكومية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ونكرر التأكيد على الأهمية الحاسمة لتعزيز التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة لتوطيد الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ونود أيضا أن نعرب عن عميق الامتنان والتقدير للعمل الذي تقوم به مختلف وكالات الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في هذا السياق الصعب بالنظر إلى ارتفاع المخاطر التي ينطوي عليها الاضطلاع بهذه الأعمال.

وأخيرا، نعرب عن دعمنا للحوار السياسي الجاري في كابول ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للحالة. بل على العكس، يجب أن يكون هذا الحوار عملية جامعة يقودها الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سادلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

نعرب عن تقديرنا للسيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/783) عن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره، الذي يسلط الضوء على التحديات السياسية والأمنية الرئيسية التي تواجه أفغانستان. ويسرنا أن يكون وزير خارجية أفغانستان معنا وأن نتاح لنا الفرصة للاستماع إليه.

ونخطط علما بالدينامية السياسية الجديدة الناشئة في المجال السياسي والأمني، ولا سيما فيما يتعلق بتوطيد السلطة داخل حكومة الوحدة الوطنية وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مختلف القضايا، من قبيل التوافق على التعيينات الرفيعة المستوى، بين الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله. كما نود بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية بشأن برنامجها الإصلاحي، ولا

وعلاوة على ذلك، ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2017/783)، فرضت قيود عشوائية على نشر عمليات المساعدة الإنسانية من جانب مختلف أطراف النزاع، وسجلت ٢١٤ حادثة منذ كانون الثاني/يناير أودت بحياة ١٢ من العاملين في مجال المعونة والمجال الطبي. وفي هذا الصدد، نكرر للأطراف والجهات المنخرطة في النزاع أنه يجب عليها السماح وضمان أمن وسلامة المنشآت المدنية والإنسانية وموظفيها، مع تجنب تحديدها كأهداف عسكرية، لأي سبب من الأسباب، والتقييد بمبادئ القانون الدولي الإنساني.

وسأكون مقصرا إن لم أعرب عن قلقنا إزاء العدد الكبير من المشردين داخليا، الذي، وفقا لتقرير الأمين العام، زاد إلى أكثر من ٣٢ ٠٠٠ فرد خلال الفترة قيد الاستعراض. ويضيف هذا الرقم إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الجدد في جميع أنحاء العالم هذا العام. وندعو إلى تضافر الجهود لدعم عودة المواطنين إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم على نحو مستدام. وبناء على ذلك، يجب على المنظمات الدولية أن تقدم الدعم الملموس للاجئين والمشردين داخليا الأفغان بهدف تيسير عودتهم الطوعية والأمنة.

ونشيد بدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على العمل الذي تواصل الاضطلاع به في أفغانستان من خلال توفير التعليم والتدريب في مراكز العبور لكفالة أن اللاجئين الذين يعودون إلى أماكنهم الأصلية على علم بوجود وخطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب. غير أن الخطر المستمر الذي تمثله الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة على أرض الواقع انعكس في الزيادة في عدد الضحايا مقارنة بإحصاءات السنة الماضية. وعليه، فإننا ندعو إلى التنفيذ العاجل للقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، واستمرار الدعم الذي تقدمه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في إزالة تلك الأجهزة المتفجرة، التي تشكل خطرا على أمن السكان المدنيين.

إن أفغانستان تواجه تحديات أمنية واجتماعية واقتصادية جمة، ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين من دون استمرار النمو والتنمية الاقتصادية الشاملين. وبالتالي، لا بد من دعم الجهود المتواصلة للحكومة لتحديد أولوياتها الإنمائية في ١٠ برامج وطنية ذات أولوية تغطي ١٠ قطاعات، كما يتوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. كما أن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل تعزيز السلام والمصالحة والحوار ودعم الجهود الإنمائية لأفغانستان، في ظل الاحترام الكامل لسيادة البلد وقيادة الحكومة الأفغانية وملكيته، لا تزال مهمة للغاية.

وأود أن أحتتم بياني بالإعراب عن التأييد والتضامن مع الحكومة الأفغانية في مهمتها الصعبة متمثلة في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد بغية النهوض بالسلام والمصالحة والتنمية. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدورها المستمر في دعم تلك المساعي، فضلاً عن الجهود التي تبذلها في الاضطلاع بولايتها في ظل ظروف صعبة.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة لممثله باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره (S/2017/783)، وأشكر ممثله الخاص، السيد تاداميشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية اليوم.

إن باكستان تتشاطر القلق العالمي إزاء الحالة الخطيرة في أفغانستان. وتقرير الأمين العام يبرز حقيقة أن الشعب الأفغاني ما زال يواجه أوضاعاً سياسية واقتصادية وأمنية متردية في بلده. وعجز الحكومة عن السيطرة على تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة يزيد الحالة تعقيداً. ومن دواعي أسفي العميق أن يكون

سيما في مجالات أنشطة مكافحة الفساد - دون التقليل من شأن التعقيدات المتعلقة بالوضع السياسي.

من المؤكد أن التوترات السياسية سترتفع الحرارة خلال الأشهر القليلة القادمة السابقة للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في تموز/يوليه ٢٠١٨، التي أعلنت عنها اللجنة الانتخابية المستقلة. ومن المشجع أن العديد من جماعات المعارضة متحفزة للمشاركة في الانتخابات المقبلة. وسيكون من المهم للغاية تهيئة المناخ السياسي الضروري من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. ونأمل أن لا تكون الحالة الأمنية عقبة رئيسية تحول دون تحقيق ذلك الهدف. إن ما يواجهه البلد هائل حقاً.

وكما قال الأمين العام، فإن عدم إحراز تقدم في المفاوضات بين الحكومة وحركة الطالبان ما زال يشكل تحدياً خطيراً. ولا يمكن التغاضي عن الظروف السائدة في المناطق الريفية، حيث يبدو أن حركة الطالبان زادت أنشطتها. نحن نقدر الجهود التي تبذلها البعثة لمواصلة حوار رسمي مع الطالبان ومع مبادرات السلام المحلية الثلاث الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع المستمر.

ولا شك أنه لا يمكن ضمان أمن أفغانستان واستقرارها على المدى الطويل إلا من خلال عملية سياسية شاملة وجامعة يقودها ويملكها الأفغان. ونتفق مع الأمين العام في أن وجود بيئة إقليمية مؤاتية لعملية سلام تقودها أفغانستان أمر أساسي في الواقع. كما أن دور بلدان المنطقة مهم للغاية في تهيئة الظروف الضرورية لمكافحة الإرهاب والنهوض بجهود السلام. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالتجاوب الثنائي والمتعدد الأطراف الذي تبديه الحكومة الأفغانية مع جيرانها والبلدان الأخرى في المنطقة. ومن المؤكد أن تعزيز التعاون الإقليمي سيعزز السلم والأمن والتنمية في أفغانستان وفي المنطقة. ونحيط علماً أيضاً بالتقدم التدريجي المحرز مع باكستان. ونأمل أن يستمر تعزيزه.

المدنيين والجنود، وجرح ٥٠.٠٠٠ آخرين - تشوه كثير منهم مدى الحياة. وبلغت خسائرنا الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية ما قيمته ١٢٠ بليون دولار.

ومن المؤسف أن باكستان لا تزال تواجه هجمات إرهابية عبر كل الحدود الباكستانية - الأفغانية، تشنها حركة طريق الطالبان الباكستانية وجماعة الأحرار والجماعات ذات الصلة بالدولة الإسلامية، التي تعمل من ملاذات آمنة في أفغانستان. ونحث الحكومة الأفغانية وقوات التحالف على اتخاذ إجراءات حاسمة للقضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين في أفغانستان. وباكستان تتخذ خطوات لتعزيز مراقبة الحدود وإنهاء الهجمات الإرهابية المدعومة ضد بلادي. وتتوقع من الحكومة الأفغانية وقوات التحالف تعاوناً تاماً لضمان وضع حد للهجمات عبر الحدود ضد بلادي والتي تنطلق من أفغانستان.

وقد أكد الأمين العام على توافق الآراء الدولي القوي بأنه ما من حل عسكري للنزاع في أفغانستان. ولا بد من النهوض بعملية للسلام بين الحكومة الأفغانية والمتمردين الأفغان ودعمها دعماً تاماً. ولا يمكن أن ينجح الحوار بين الأفغان إلا إذا أيدت الحكومة الأفغانية نفسها توافق الآراء العالمي بأن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات وليس عن طريق قوة السلاح. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تضطلع بدور مهم في التوصل إلى توافق في الآراء في كابل.

وباكستان تدعو الطالبان أيضاً إلى نبذ العنف والاتفاق على استئناف المحادثات في محفل تفاوضي واحد أو أكثر. فالتهدئة المتفق عليها للنزاع والتوصل إلى تسوية تفاوضية يتيحان أفضل فرصة لإنهاء معاناة الشعب الأفغاني واستعادة السلام والهدوء داخل أفغانستان والمنطقة. ومع ذلك، وكما ذكر رئيس وزرائنا في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/72/PV.14)، فإن باكستان ليست مستعدة لأن تدور رحى الحرب الأفغانية على أرض بلادي. ولا يسعنا أن نؤيد أي استراتيجية فشلت أكثر

من واجبي رفض الادعاءات التي وجهها وزير خارجية أفغانستان إلى بلادي. فالمصادر الأساسية لانعدام الأمن في أفغانستان تكمن داخل البلاد وليس خارجها. ولذلك، من الأفضل إسداء النصح للحكومة الأفغانية بالتركيز بقدر أكبر من الجدية على التحديات الملحة التي تواجهها، والشروع في تصحيح مسارها بدلاً من إلقاء اللوم على الآخرين.

وتقرير الأمين العام يشير إلى تمدد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أفغانستان، بما في ذلك في مقاطعتي كونار وناغارهار. ويتحدث عن تأثيرها المتزايد في المقاطعات الشمالية والغربية. تلك علامات مثيرة للقلق بالنسبة للأمن الأفغاني وللاستقرار الإقليمي، ولا سيما بالنسبة لجيران أفغانستان المباشرين. وكما اعترفت الحكومة الأفغانية نفسها، فإن أكثر من ٢٠ منظمة إرهابية تعمل انطلاقاً من أراضيها، بما في ذلك حركة طريق الطالبان الباكستانية وجماعة الأحرار. وتقوم تلك المنظمات بهجمات إرهابية داخل بلادي وتشكل تهديداً لجيران أفغانستان الآخرين.

إن الحروب والاضطرابات في أفغانستان خلال العقود الأربعة الماضية قد أدت إلى انتشار التطرف والإرهاب في منطقتنا. وإلى جانب شعب أفغانستان، فإن باكستان هي من تحمل العبء الأكبر. فالإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات وتدفق الملايين من اللاجئين الأفغان، كل ذلك أدى إلى تقويض أمن بلادي وتأخير النمو الاقتصادي والتنمية. وباكستان لها مصلحة حيوية في بناء السلام والأمن في أفغانستان. وقد دعمنا، ولا نزال ندعم كل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الداخلي في أفغانستان.

وباكستان، من جانبها، خاضت حرباً ناجحة للغاية ضد الإرهاب. وعملياتنا العسكرية، وهي أكبر حملة لمكافحة الإرهاب على مستوى العالم، حيث تضم أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ جندي، سحقت المجموعات الإرهابية وأهت وجودها في مناطقنا الحدودية وفي قرانا ومدنا. وقد دفعنا ثمناً باهظاً. فاستشهد ٢٧.٠٠٠ من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

إنني أشرك الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2017/783). وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على تفانيه في العمل، ووزير الخارجية رباتي، من خلال السفير صيقل، على بيانه.

كما أود أن أؤكد على النقاط التي أبرزها زميلي الإيطالي، ولا سيما تلك المتعلقة بالحوكمة، في سياق قسمة ولايتنا المشتركة في مجلس الأمن للعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

سأركز على ثلاث مسائل خلال هذه المناقشة هي: الأمن، والتزامنا، واستعراض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

نقطة الأولى تتعلق بالحالة الأمنية في أفغانستان والتعاون الإقليمي. إننا نعرب عن التقدير لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. فهي تتحمل العبء الأكبر لإبقاء أفغانستان آمنة وأمونة. وحقيقة أن الحالة الأمنية في أفغانستان تزداد سوءاً أمر يبعث على القلق. فقد شهدنا زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، والضحايا المدنيين، وعدد الأشخاص المشردين داخلياً، وجميعهم نتيجة عدم وجود الاستقرار الكافي.

لذلك، إذا أريد لأفغانستان أن تزدهر، فإن مواصلة العمل على تحقيق الاستقرار أمر بالغ الأهمية في رأينا. والاستقرار والسلام والمصالحة أمور لا يمكن تحقيقها إلا من خلال عملية سياسية بوجود جهات فاعلة ملتزمة. والالتزام يستتبع الإحجام عن دعم العناصر التي تعوق عملية السلام وتشكل عقبات تحول دون تحقيق الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. ونشجع على مواصلة التقدم في عملية السلام عن طريق زيادة المشاركة من

من مرة في الماضي ولن تؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة شعب أفغانستان وتكثيفها، فضلاً عن زيادة زعزعة استقرار المنطقة.

ونحن نرى أن استراتيجية استعادة السلام في أفغانستان ينبغي أن تركز على العناصر الثلاثة التالية. أولاً، يجب أن يكون هناك جهد منسق لاحتواء داعش وتنظيم القاعدة وشركائهما، ودحرهم، بما في ذلك حركة طالبان وجماعة الأحرار وحركة تركستان الشرقية الإسلامية والحركة الإسلامية لأوزبكستان. ثانياً، على أفغانستان أن تشجع حواراً مستمراً بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان الأفغانية والمتمردين الآخرين الراغبين في التفاوض على تسوية سلمية. ثالثاً، لا بد من اتخاذ تدابير فعالة لمنع الهجمات عبر الحدود من جانب الإرهابيين والمسلحين المنتقلين من أفغانستان أو إليها.

وباكستان ستظل ملتزمة بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى إخواننا وأخواتنا الأفغان، بما في ذلك عن طريق تيسير عبور واردات أفغانستان وصادراتها عبر موانئنا، والمساعدة في إنشاء مشاريع البنية التحتية من خلال استخدام الالتزام الذي تعهدنا به في بروكسل بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وتقديم مساعدتنا للقوات الأفغانية في تأمين بلادها. ونعتمد أن الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي هنا في نيويورك بين وزير خارجية بلدينا يفتح آفاقاً للعمل معاً من أجل معالجة المسائل الأمنية والاقتصادية على السواء بما يخدم مصالحنا المشتركة.

إن روابط الدين والثقافة والتاريخ والجغرافيا التي تربط شعبي باكستان وأفغانستان قوية وعصية على التغيير. وسوف تنجو من حلقات التدخل الخارجي والمؤامرات الخارجية. وباكستان كافحت مع الشعب الأفغاني لحماية حريته من الاحتلال والتدخل الأجنبيين. ونحن ندعم سيادة أفغانستان بقوة. ونرفض بشدة استخدامه في ألعاب القوة الجيوسياسية. وقد يستطيع البعض أن ينظم حرباً بالوكالة لزعزعة استقرار أفغانستان وجيرانها، ولكن بالنسبة لباكستان، فإن استقرار أفغانستان أمر حيوي لسلامها واستقرارها ولتقدمنا.

زيادة تحسين التنسيق بين الجهات المانحة عن طريق بعثة الأمم المتحدة. والمطلوب وضع خطة قوية لتوجيه عملية التفاعل بين الجهات المانحة، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على المجال الذي يحظى باهتمام مملكة هولندا بشكل خاص، نظراً للجهود التي نبذلها - ألا وهو تعزيز سيادة القانون في أفغانستان. إن الاستعراض الاستراتيجي يوصي بإلغاء الوحدة المعنية بسيادة القانون في بعثة الأمم المتحدة. وفي رأينا، ينبغي عدم القيام بذلك إلا إذا باتت شعبة الشؤون السياسية التابعة للبعثة تمتلك جيداً المهارات المتعلقة بشؤون سيادة القانون. وكجزء لا يتجزأ من الركيزة السياسية للبعثة، نرى أنه يجب ضمان التركيز على أثر مشاريع سيادة القانون.

وفي الختام، إن مملكة هولندا ما فتئت شريكة لأفغانستان منذ أمد بعيد - شريكة في مجالات السلام والعدالة والتنمية. ونحن لا نزال ملتزمين بدعم أفغانستان خلال عقد زمني تتزايد فيه ملكية الأفغان وقيادتهم أكثر من أي وقت مضى. وبهذه الروح من الشراكة، بإمكان الشعب الأفغاني أن يعتمد علينا في الوقوف إلى جانبه. وخلال عضويتنا في المجلس خلال عام ٢٠١٨، سوف تواصل مملكة هولندا دعم أفغانستان بالرؤية والالتزام والشراكة نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانكارد (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. إن كندا تشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية المتبصرة.

وتؤيد كندا تأييداً تاماً بيان مملكة هولندا، ولكنني أود أن أبدي بعض النقاط الإضافية. أود أن أبدأ بتناول بعض الجوانب الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

جانب الجماعات المتمردة في محادثات السلام الجادة والمباشرة مع الحكومة الأفغانية. ونحیی على وجه الخصوص الرئيس غني للمشاركة في المحادثات، ولا سيما مع الحكومة الباكستانية.

ونقطتي الثانية تتعلق بالتزامنا المتواصل تجاه أفغانستان. إن مملكة هولندا ما فتئت ملتزمة بدعم التنمية في أفغانستان. فنحن نقدّم مساهمة مالية سنوية تبلغ قرابة ٦٠ مليون يورو، وهي تركز على إعادة إرساء النظام القضائي والأمن، وفقاً للأولويات الوطنية لأفغانستان. ونحث الحكومة الأفغانية على تكثيف جهودها في مجال الإصلاحات المطلوبة، وعلى مواصلة العمل على نطاق واسع مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية. وبوسع منظمات كهذه أن تساعد على تنفيذ تلك الالتزامات.

علاوة على ذلك، تكرر المملكة أهمية إشراك النساء والشباب في عملية السلام، وهي النقطة التي أبرزها أيضاً ممثل السويد. ونحن نشي على إضافة ثماني نساء إلى المجلس الأعلى للسلام، وإنشاء المجلس التشاوري للشباب. إلى ذلك، نرحب بالتزام الرئيس غني الشخصي تجاه المساواة بين الجنسين، باعتبارها أولوية عليا بالنسبة إلى حكومته.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة - الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة. إننا نشكر الأمين العام على تقريره الموضوعي عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (S/2017/696)، وعلى توصياته بشأن مستقبل البعثة. ونحن نعرب عن تقديرنا العميق لعمل البعثة، ونثمن وجود الأمم المتحدة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. وينبغي الإبقاء على حضورها القوي في مقاطعاته. وتتفق مملكة هولندا مع الأمين العام على أن أفغانستان هي في الواقع ليست بلدا يعيش مرحلة ما بعد الصراع. لذلك، فإن الأولوية الأولى للمجتمع الدولي في دعم أفغانستان لا تزال تكمن في دعم السلام والاستقرار. وكما قلتم للتو، سيدي، بصفتمكم الوطنية، فإن عملية السلام ينبغي أن تكون بقيادة أفغانية. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية

عملية السلام والمصالحة. وينص الاستعراض الاستراتيجي على أنه من الضروري الاستمرار في إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف ضد المرأة.

وتشيد كندا بقرار نقل وظيفة كبير مستشاري الشؤون الجنسانية إلى مكتب الممثل الخاص. ونأمل من هذه الخطوة أن تشكل دعماً مجدياً لمشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات، وتسويتها، وفي العمليات السياسية، فضلاً عن تحسين تمثيل المرأة في هياكل الحكم. ولكي يترسخ السلام والأمن والتنمية في أفغانستان لأمد بعيد، لا بد للمرأة أن تشارك الرجل في صنع القرار على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد.

وأخيراً، لا بد لي من أن أكرر القلق العميق الذي يساور كندا إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما تزايد الخسائر في صفوف المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة المبلغ عنها حتى الآن في عام ٢٠١٧. ونحن نشعر بالأسى إزاء هذا المنحى. فنزوح المدنيين، وتزايد حالات الضعف، وارتفاع أعداد الضحايا المدنيين أمور لا يمكن قبولها. ونشعر بالقلق، على وجه الخصوص، إزاء تأثير عدم الاستقرار وانعدام الأمن على النساء والأطفال. ونتطلع إلى جيران أفغانستان وشركائها لمواصلة العمل مع حكومة أفغانستان من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي والحد من العنف في البلد.

ونريد أيضاً أن نشجع بعثة الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان وجيرانها واجتمع الدولي على العمل معاً بشكل أوثق من أجل كفالة تطوير البنية التحتية الأساسية والحصول على الطاقة.

ذلك من شأنه أن يحدث فرقا حقيقيا في حياة الشعب الأفغاني، ويحقق الاستقرار والأمن في المنطقة. وكندا تقف مع الشعب الأفغاني، لا سيما النساء والفتيات الأفغانيات، وهن يسعين إلى مستقبل أكثر أمنا وازدهارا وسلاما.

أولا وقبل كل شيء، لقد أبرز الاستعراض أن أفغانستان، كما أشار ممثل هولندا، ليست بلداً يعيش مرحلة ما بعد الصراع. بل هي بلد في حالة صراع، مع بعض الاشارات التي تدل على تراجعها. وهناك أيضا انتشارا للتطرف في جميع أنحاء المنطقة، تدعمه شبكات إجرامية وإيرادات متأتية من إنتاج الأفيون. ففي عام ٢٠١٧، اشتد القتال في أفغانستان، وأحدث خسائر غير مقبولة في صفوف السكان المدنيين. ووجد الاستعراض الاستراتيجي أيضاً أن النمو السكاني والتوسع الحضري يساهمان في العدد المتزايد من الشباب العاطلين عن العمل، الذين قد يتعرضون لخطر التطرف. ووجد أيضاً أن الفقر آخذ في الازدياد، وأن الفساد لا يزال يقوض ثقة عموم الناس بالحكومة. وعلى الرغم من إحراز تقدم هام في مجال حقوق المرأة الأفغانية، لا تزال النساء شريكات غير متكافئات مقارنة بالرجال.

وفي ضوء هذه التحديات، تؤيد كندا تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الاستراتيجي التي تساهم في عملية السلام. ولا بد للحكومة الأفغانية والمعارضة المسلحة من جانبهما، بما في ذلك حركة طالبان، الانخراط في مفاوضات السلام. ويجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أن تدعم أيضا المصلحة المشتركة في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتهيئة الظروف من أجل إحلال السلام. ونحن بحاجة كذلك إلى مواصلة دعم الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني، الأمر الذي يفضي إلى الاعتماد على الذات وتحقيق السلام المستدام. وبغية دعم الثقة لدى عامة الناس، من الأهمية بمكان أن تجري الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨ والرئاسية في عام ٢٠١٩ على النحو المقرر لها.

(تكلم بالإنكليزية)

وتؤيد كندا تمام التأييد عملية السلام التي يقودها ويمتلكها الشعب الأفغاني. ويجدوني الأمل أن تثمر عملية كابل للسلام، وأن تتخلص أفغانستان قريباً من مستوى العنف الذي شهدناه مؤخراً في البلد. علاوة على ذلك، ضروري أن تشارك المرأة في

ندين الهجمات الانتحارية على المساجد الشيعية في هرات التي وقعت في ١ آب/أغسطس والهجوم الذي وقع في كابل في ٢٥ آب/أغسطس، قبل عيد الأضحى المبارك عند المسلمين، وقُتل فيه أكثر من ١١٠ أشخاص. ومن الواضح أن تلك الهجمات تهدف إلى إيقاع الفرقة في الصفوف الاجتماعية والإثنية والدينية داخل المجتمع الأفغاني، ونحض جميع المواطنين الأفغان على عدم الاستسلام لهذه الاستفزازات، بل الوقوف صفا واحدا في مواجهة التهديدات الإرهابية.

إن إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة عن موعد الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ خطوة بالغة الأهمية، حيث طال تأخيرها. لا مندوحة من إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وذات مصداقية من أجل إحلال السلم والاستقرار في أفغانستان. إذ أن الصراعات تحتاج إلى حل في البرلمان، وليس في ساحة المعركة. ولكن لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا توافرت الثقة في النظام الانتخابي. وألمانيا مستعدة لمساعدة أفغانستان في تلك العملية، وتشجع حكومة الوحدة الوطنية على المضي قدما في الإصلاحات الانتخابية المعلقة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم ألمانيا الكامل للدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان. ونرحب بنتائج الاستعراض الاستراتيجي التي تسعى إلى تحقيق درجة مثلى وتعزيز هيكل بعثة الأمم المتحدة حتى أبعد من ذلك. ونوصي بالتنفيذ السريع لذلك. وترحب ألمانيا بالقرار القاضي بالإبقاء على الوجود الميداني للبعثة في أفغانستان، بوصفه أحد أبرز مظاهر بعثة الأمم المتحدة، وعلى التزامنا المشترك تجاه الشعب الأفغاني. وعقب انسحاب الوحدة الاستشارية للشرطة، ووحدة سيادة القانون، والوحدة الاستشارية العسكرية، فإن ألمانيا لعلی ثقة من أن المهام المهمة لهذه الوحدات سوف تدمج بالكامل في الأنشطة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأعرب له ولموظفيه عن شكري على جهودهم التي لا تكل.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لا تزال أفغانستان بحاجة إلى اهتمامنا المشترك وتفانيها. ولا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما كاملا بدعم الشعب الأفغاني، بدون جداول زمنية مصطنعة.

ولا يمكن إحلال السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة إلا من خلال تحقيق السلام الإقليمي وعملية المصالحة. ونتفق مع الاستنتاجات الواردة في التقرير (S/2017/696) عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان التي تؤكد أنه يجب على البعثة أن تعطي الأولوية للاستقرار السياسي وأن تعمل على تهيئة بيئة تساعد على التوصل إلى اتفاق سلام بملكية أفغانية. لا يمكن أن تتحقق الحلول المستدامة إلا من خلال الجمع بين كل الأدوات لتسوية النزاعات ومنع نشوبها في استراتيجية سياسية متماسكة. وذلك يتمشى مع الحفاظ على السلام والنهج الحالي الذي يتبعه الأمين العام في جهود الإصلاح، وهي جهود تؤيدها ألمانيا بقوة. وينبغي أن يتم ذلك معا بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا.

إن تحقيق السلام الدائم السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب الأفغاني. وعند الاستشهاد بالإحصاءات المحزنة للإصابات في صفوف المدنيين، يجب علينا ألا ننسى أن وراء كل إحصاء تكمن مأساة شخصية. بل حتى يقتضي الأمر فعل المزيد لحماية أضعف الفئات في المجتمع الأفغاني. ونتوقع أن تنفذ بسرعة السياسة الوطنية بشأن منع وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

ونقدر التضحيات التي تقدمها. ستواصل تركيا دعمها لحكومة أفغانستان في حربها ضد الإرهاب وفي جهودها الرامية إلى إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في البلد.

نعلق أهمية على أداء حكومة الوحدة الوطنية. إن الوحدة بين كل شريحة من شرائح المجتمع الأفغاني عنصر أساسي في نجاح مساعيها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. إذ أن زيادة تجزؤ المجتمع الأفغاني ستضر بكل الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية وتضر بمصالح المجتمع الدولي.

يسرنا أن نرى أن استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة من أجل أفغانستان تبين بوضوح أن أفغانستان لن تكون لوحدها في حربها ضد الإرهاب. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن الاستراتيجية الجديدة تشمل آفاق التوصل إلى تسوية سياسية قد تشمل عناصر طالبان.

إن زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة أمر لا بد منه من أجل إحراز النجاح في أفغانستان. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا التعاون لا يمكن أن يكون مضمونا إلا من خلال الحوار والمشاركة القوية. وفي الواقع، فإن المنطقة ذاتها هي التي تضطلع بأكبر دور ولها أكبر مصلحة في ذلك، وتتحمّل أكبر قدر من المسؤولية في بناء واستدامة أفغانستان آمنة ومزدهرة وسلمية.

ستواصل تركيا إسهامها في تحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان، فضلا عن دعمها لجهود السلام ذات القيادة والملكية الأفغانية. وسيستمر الدعم المقدم إلى الحكومة الأفغانية في جهود الأمن والتنمية، بما في ذلك من خلال البرامج المتعددة الأطراف، من قبيل عملية قلب آسيا - اسطنبول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لإثيوبيا على الدعوة إلى عقد هذه

إن ألمانيا بوصفها رئيسا مشاركا في فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان، تشيد إشادة خاصة بجهود البعثة في تعزيز الاتساق بين الجهات الدولية والإقليمية في أفغانستان. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين، وتشيد بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي دعما للسلام تحت مظلة ما يسمى بعملية كابل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد بيغيش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نشكر الممثل الخاص السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية، ونشكر معالي السيد صلاح الدين رباني، وزير خارجية أفغانستان، على بيانه.

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (S/2017/783) وعلى تقريره (S/2017/696) عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

ونشيد بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في الوقوف مع الشعب الأفغاني في تنسيق الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الدوليين. وستواصل دعم أنشطة البعثة والجهود المبذولة في هذا الصدد.

ينبغي توطيد الإنجازات التي تحققت طيلة السنوات الـ ١٥ الماضية. لذلك فإن استمرار دعم المجتمع الدولي خلال عقد التحول أمر بالغ الأهمية. لقد كرر المجتمع الدولي في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المنعقد في وارسو وفي مؤتمر بروكسل في العام الماضي دعمه لأفغانستان. ومن الحتمي الوفاء بالالتزامات المتعهد به لأفغانستان.

إن تردي الحالة الأمنية، ووجود تنظيم داعش في البلد لا يزالان يشكلان مصدر قلق. ونشيد بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على مكافحتها للإرهاب بكل تصميم.

الوطنية الأفغانية وأن يساعد الحكومة في مكافحتها للإرهاب والتطرف، وأيضا في جهودها الرامية لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإمائية المعقدة التي تواجهها الحكومة.

إن دعما لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مستمر بلا هوادة. ونرحب بأي إنجاز على الطريق نحو التوصل إلى عملية سلام يملكها الأفغان ويقودها الأفغان، وتؤدي إلى إحلال السلام الدائم والشامل في البلد والمنطقة. وجمهورية إيران الإسلامية تواقفة فعلا لأن ترى أفغانستان تنعم بالسلام والازدهار باعتبارها جارها. ويؤثر الأمن في أفغانستان بشكل مباشر وغير مباشر الأمن في بلدنا وفي المنطقة. وفي ذلك السياق رحبت إيران وشاركت في كلا مؤتمري موسكو وكابول السلام اللذين عقدا هذا العام، وهي تواصل مشاركتها في اجتماعات عملية قلب آسيا بوصفها عضوا نشطا.

ويشكل تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان أولوية ومسارا رئيسيا نحو توطيد السلام والتنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة. ويمثل اتفاق تشابهار الثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان ومشروع السكك الحديدية الرابط بين خاف وهيرات مشروعين رئيسيين للنقل العابر قيد الإنشاء. ونحن على ثقة بأن لهذه المشاريع قدرات على تغيير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لأفغانستان. وبوسع تلك المبادرات للهياكل الأساسية الإقليمية أن تشكل مسارا هاما صوب تحقيق التنمية والاستقرار في أفغانستان. كما نواصل الاضطلاع بدورنا الفعال من خلال آليات مثل عملية قلب آسيا - اسطنبول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنفنا المفاوضات بشأن اتفاقنا الثنائي للتعاون الاستراتيجي الشامل مع الحكومة الأفغانية، الذي يهدف إلى تحسين التعاون في مجالات الأمن، والاقتصاد، واللاجئين، والثقافة، والتعليم. وعقد الاجتماع الأول للجان الفنية الخمس في طهران لمناقشة جميع المسائل.

وفيما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات، فإننا نعتبر أية زيادة في المخدرات انعكاسا لتفشي انعدام الأمن والفقير. إن إيران

المناقشة اليوم، وأشكر وزير خارجية أفغانستان على بيانه، وأشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية عن تقرير الأمين العام الأخير الوارد في الوثيقة S/2017/783.

كما لاحظ الأمين العام خلال زيارته الأولى إلى كابل، لا يزال السلام والأمن من التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار وكفالة التنمية المستدامة في أفغانستان. ووفقا لما ذكره الأمين العام في أحدث تقرير له، فإن الصراع يدور بلا هوادة في جميع أنحاء البلد. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، تم تسجيل أكثر ٢٩٠ ١٦ حادثة تتصل بالأمن، مما يمثل زيادة بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٦، ذلك للأسف أكبر عدد يسجل على الإطلاق منذ عام ٢٠٠١. فالمنطقة والعالم ليسا أكثر أمنا بعد مرور أكثر من عقد على غزو أفغانستان. ولا بد لي أن أكرر مرة أخرى أن تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان له جذور عميقة لا يمكن التصدي لها إلا من خلال الحشد العسكري، كما اقترح البعض.

إن عناصر طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعلن ذاتيا تواصل هجماتها الشنيعة على السكان المدنيين في مقاطعة خراسان. وتعمل على زيادة عملية التجنيد وشن للهجمات المعقدة، مثل الهجوم على مسجد شيعي في هرات في ١ و ٢٥ آب/أغسطس، وقُتل نتيجة ذلك أكثر من ٩٠ و ٢٨ شخصا في كل موقع على التوالي، أو الهجوم الذي وقع في آب/أغسطس في مقاطعة ساري بول وذهب ضحيته ٣٦ قتيلا على الأقل. وكما هو الحال في هرات، وقعت أغلبية الإصابات الموثقة في صفوف الشيعة.

إن انتشار الجماعات الإرهابية في الأرض الأفغانية يجعل من الضروري تضافر المسعى الدولي بشأن مكافحة الإرهاب. فالعالم بحاجة إلى التصدي لهذا التهديد المتزايد بطريقة شاملة. ويلزم المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه لحكومة الوحدة

التنمية وإعادة الإعمار من خلال التزام حقيقي للأمم المتحدة بإقامة شراكة مستمرة مع أفغانستان. إننا بحاجة إلى الاستفادة من ولاية بعثة الأمم المتحدة ومساعدتها الحميدة لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية، بناء على طلب الحكومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان وعلى إتاحة الفرصة لنا بشأن مسألة تشكل جزءاً هاماً للغاية من مناقشة السلام والأمن الدوليين في مجلس الأمن. ونشكر السفير ياماموتو على تأملاته بشأن الحالة الراهنة.

وكننا سعداء لسماع وزير خارجية أفغانستان وهو يخاطب المجلس في وقت سابق اليوم. ورحبنا بوجود السيد رباني في دلهي في وقت سابق من هذا الشهر لحضور الاجتماع الثاني لمجلس الشراكة الاستراتيجية المشترك بين الهند وأفغانستان. وبالنسبة للهند، تشكل الشراكة الاستراتيجية والصدقة مع أفغانستان عملاً تمليه العقيدة. فصداقتنا ليست مجرد علاقة أخرى أو مشاركة، بل هي صلة روحية وحضارية. إن الهند، بوصفها صديقاً لأفغانستان، تؤيد مناشدة الوزير رباني المجتمع الدولي دعم بلده في تعزيز المكاسب التي حققها الشعب الأفغاني خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية.

ومن جانبها، أطلقت الهند من فورها شراكة إنمائية جديدة مع أفغانستان. وسنشرع في تنفيذ مشاريع عالية الأثر في جميع أنحاء أفغانستان باستخدام المساعدة الإنمائية الجديدة البالغ قدرها بليون بليون دولار التي أعلنت العام الماضي. وسنركز على بناء الهياكل الأساسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتعزيز قدرات مؤسسات الحوكمة وإمكاناتها، وتعزيز مهارات الموارد البشرية وقدراتها. ونرحب بإعلان الوزير رباني ترشح أفغانستان

أحد بلدان خط المواجهة في الحرب ضد المخدرات، وقدمنا خططاً للزراعة البديلة، ولسبل كسب العيش البديلة بغية ثني المزارعين الأفغان عن زراعة الأفيون. إن زيادة التعاون والدعم الدوليين والتزام الجهات المانحة والسلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من الأمور الضرورية لردع خطر المخدرات بوصفه تحدياً للصحة الاجتماعية، والأمر الأهم، بوصفه مصدراً رئيسياً للدخول من أجل الجماعات المتطرفة والإرهابية. وفي ذلك الصدد، نشدد على التأثير الإيجابي لتعزيز التعاون الإقليمي والاستجابات المشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

واستضافت إيران مئات الملايين من اللاجئين الأفغان لأكثر من ثلاثة عقود. وهم يحصلون على خدمات مدعومة في معظم الحالات ومتوفرة على قدم المساواة للإيرانيين، بما فيها السلع الأساسية والخدمات العامة. وفي هذا العام أيضاً، تمكن ١٠٠ ٠٠٠ طفل أفغاني، بصرف النظر عن مركز والديهم القانوني، من الالتحاق بمدارسنا. وبموجب مرسوم أصدره اليوم المرشد الأعلى، ينبغي ألا يجرم أي طفل أفغاني في إيران، حتى لو كان مهاجراً غير شرعي، من التعليم، ويجب على المدارس تسجيلهم.

كما نواصل المشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية من أجل التخطيط للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والتدريبية للاجئين الأفغان. وسيتوقف نجاح العودة الطوعية في المقام الأول على توفير الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين في أفغانستان، الأمر الذي يؤكد على الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي. ومن الأهمية بمكان اتخاذ نهج أقوى تنسيقاً بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة، ووضع استراتيجية شاملة لمعالجة الاحتياجات المشتركة للمشردين والعائدين لكي تكفل بالنجاح عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم.

وأخيراً، ندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهودها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجالي

الأفغاني. وتشكل الهجمات المستمرة على المستشفيات والمدارس والجنازات ووكالات التنمية الدولية والبعثات الدبلوماسية مصدر قلق بالغا.

إن الأزمات المتعددة التي تعرضت لها أفغانستان جعلت الأراضي الأفغانية جذابة للجماعات الإجرامية والإرهابية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية. وتقوم هذه المجموعات بسرقة موارد أفغانستان التي ينبغي أن تعود ملكيتها إلى شعب البلد. وإن من أوجب واجبات المجتمع الدولي ضمان ألا تجدد قوى الإرهاب والتطرف ملاحجى أو ملاذات آمنة في أي مكان وعلى أي مستوى. ويجب علينا ألا نميز بين إرهابيين أحيار وإرهابيين أشرار وألا نضرب جماعة بأخرى. فحركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم القاعدة وداعش ولشكر طيبة وجيش محمد وما شابهها من جماعات هي جميعا تنظيمات إرهابية - والعديد منها مُصنّف كذلك من قبل الأمم المتحدة. وينبغي أن تُعامل باعتبارها تنظيمات إرهابية، من دون تقديم مبررات لأنشطتها.

ونحن نؤيد تصميم أفغانستان على التغلب على تحدياتها الأمنية، واستعداد الكثيرين في المجتمع الدولي للتصدي بفعالية لمسألة الملاذات الآمنة التي تتمتع بها المنظمات الإرهابية التي تشكل تهديدا للمنطقة وخارجها. ويجب على مجلس الأمن، من جانبه، أن يتصرف بشأن الأموال التي يجنيها الإرهابيون في أفغانستان من أنشطتهم غير المشروعة. وفي هذا الصدد، نود أن ينظر المجلس في الكيفية التي يمكن بها أيضا استخدام نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) للاستفادة من التقدم المحرز في عملية السلام. وهذه أدوات هامة ويجب استخدامها بكامل طاقتها.

مرة أخرى، نشكركم، سيدي الرئيس، على ما بذلتموه من جهود ونتطلع إلى إتاحة المزيد من هذه الفرص لكي تتمكن

لعضوية مجلس حقوق الإنسان الذي سيقدم في وقت لاحق هذا العام ونؤيد هذا الترشح. وارتكب الإرهاب أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، وتحمل شعب أفغانستان ذلك لفترة طويلة للغاية.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2017/696) عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشرنا أيضا إلى أفكار الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، ونرحب بالنتائج التي خلص إليها، لا سيما النتائج المتعلقة بالجانب السياسي لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان. وأيضا، نرحب بجهود الأمين العام لمعالجة أوجه القصور في سير أعمال بعثة الأمم المتحدة، التي لا تزال أكبر بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة في أي بلد من البلدان. ونأمل أن تعزز البعثة الدور الداعم الذي تضطلع به الأمم المتحدة بغية النهوض بأدائها في جميع المجالات المشمولة بولايتها. ويجب أن تنفذ هذه الأعمال بالمشاورات المستمرة مع الحكومة الأفغانية. وتتطلع إلى التشاور مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في تلك العملية وإلى تقديم المساعدة متى ما طلبت.

ومع أننا نبذل جهودنا الجماعية هنا في الأمم المتحدة أو في الأوضاع المتعددة الأطراف الأخرى، فإن علينا أن نحرص على دعم تعزيز سيادة أفغانستان واستقرارها، اللذين يشكلان أمرين تحاول العناصر الإرهابية المناهضة للحكومة تقويضهما انطلاقا من الملاذات الآمنة عبر حدود أفغانستان. وما تحتاج إليه أفغانستان ليس الوصفات ولكن تقديم الدعم لجهودها. وينبغي أن يقرر شعب أفغانستان ما يحتاج إليه وما يريد أن يفعله. وسواء كان الأمر يتعلق بانخراط أفغانستان السياسي والعسكري مع شركائها أو بالخلافات في المؤسسة السياسية، فإن الحلول والنهج يجب أن يقودها الأفغان والأفغان وحدهم.

وظلت الحالة في أفغانستان مؤلمة ومثيرة للقلق بوجه خاص، مع إزدياد الحالة الأمنية سوءا وتتمثل العلامات المرئية على ذلك في أنه يجري تقويض المكاسب التي حققها المجتمع الدولي والشعب

ومن أجلها. ونشجع أصدقاءنا في المنطقة على تقديم الاستقرار الاستراتيجي الطويل الأجل على إحراز مكاسب تكتيكية قصيرة الأجل.

وتشيد أستراليا بالمقترح الداعي إلى الإبقاء على وجود ميداني كبير لبعثة الأمم المتحدة. ونشدد على أهمية المكاتب الميدانية للتوعية وتنفيذ البرامج والتعريف بها، ولا سيما بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والإنذار المبكر، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الناشئة. وعلى نطاق أوسع، نؤيد قيام الأمم المتحدة بدور أبرز في تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة من أجل تحسين مواءمة المساعدة مع أولويات أفغانستان وتحسين الرقابة والتنسيق والاتساق.

وترحب أستراليا بتعيين كبير مستشارين في الشؤون الجنسانية تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، مما يجسد الأهمية المحورية لتحقيق المساواة بين الجنسين على كل مسارات الجهود. ويمثل دعم تمكين المرأة مهمة أساسية لبرنامج المعونة الأسترالية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢. ويدعم برنامجنا لإنهاء العنف ضد المرأة الخدمات المقدمة للنساء المتضررات من العنف، وإمكانية لجوئهن إلى القضاء، وإحداث تغييرات في نظرة المجتمع، ويدافع عن حقوق المرأة. وفي وقت سابق من هذا العام، أعلن رئيس وزراء بلدينا عن حزمة تمكين للنساء والفتيات بمبلغ ٣٠ مليون دولار لتمويل المرحلة الثانية ومواصلة تقديم الدعم إلى الأطفال الأفغان، ومعظمهم من الفتيات، في المناطق الريفية والنائية للحصول على التعليم الأساسي.

ووفقا للاستعراض، تعترف أستراليا بالعمل الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة وموظفوها في أفغانستان، وتشكرهم على تعاونهم الوثيق بوصفهم شركاء دبلوماسيين وشركاء في التنمية لديهم إمكانية الوصول إلى أجزاء من البلد وإلى مختلف أصحاب المصلحة المهمين بالنسبة لمستقبل أفغانستان. ونشجع جميع وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان على العمل معا بطريقة تعاونية من أجل التنفيذ الكامل لاستعراض بعثة الأمم المتحدة.

من مساعدة أصدقائنا الأفغان في سعيهم نحو تحقيق السلام والاستقرار على أرضهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بتوصيات الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والذي سأنركز عليه اليوم في ملاحظاتي. يشير الاستعراض إلى سبل جعل جهود الأمم المتحدة في أفغانستان أكثر استراتيجية ومرونة وتماسكا وتركيزا. ود أمضى المجتمع الدولي جانبا كبيرا من عام ٢٠١٧ في التفكير في فعالية النهج التي يتبعها في أفغانستان وأدخل بعض التعديلات الهامة للتأكيد على أسبقية إحلال السلام.

وبينما تلاحظ أستراليا التحديات التي تواجه التنفيذ، فإنها تؤيد المقترحات الرامية إلى إعادة هيكلة أعمال بعثة الأمم المتحدة استنادا إلى الركيزتين السياسية والإنمائية وركيزة وحقوق الإنسان من أجل تحسين قدرة البعثة على المضي قدما نحو بلوغ أهدافها النهائية متمثلة في تحقيق السلام المستدام والاعتماد على الذات في أفغانستان. وتدعو أستراليا أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في أفغانستان إلى العمل بصورة بناءة ومتسقة من أجل التمكين لهذه الرؤية والمشاركة فيها.

وتؤيد أستراليا إطلاق عملية سلام يملك زمامها ويتولى قيادتها الأفغان. ونشجع أفغانستان على مواصلة جهودها، بدعم من الأمم المتحدة، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للسلام، بما في ذلك التوصل إلى توافق آراء سياسي وإشراك الجميع.

ولبلدان المنطقة دور حاسم في دعم أي تسوية سلمية، إذ إن فوائدها في نهاية المطاف لن تعود على أفغانستان فحسب، ولكن على جيرانها أيضا. والملاحظة الواردة في الاستعراض بأن توافق الآراء الدولي الذي قاد إلى هذا النجاح المبكر يتلاشى ينبغي أن تدفعنا إلى تجديد التزامنا بضمان السلام في المنطقة

المبادرات الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لعملية من هذا القبيل، وندعو الأطراف كافة إلى المشاركة في إيجاد حلول ببناءة.

في ٢٤ تموز/يوليه، حدد البيان المشترك المعتمد بشأن عناصر استراتيجية الاتحاد الأوروبي في أفغانستان رؤيتنا المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأوروبي دعم أفغانستان. وهي تركز على مجالات أربعة ذات أولوية حاسمة لتحقيق التقدم في أفغانستان، ألا وهي، تعزيز السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي؛ والنهوض بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد، وتمكين المرأة؛ ودعم التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية؛ والتصدي للتحديات المتصلة بالهجرة.

ويأتي البيان المشترك عقب المؤتمر المعني بأفغانستان الذي عُقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والتوقيع على اتفاق جديد للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن الشراكة والتنمية في شباط/فبراير ٢٠١٧، وتعيين مبعوث خاص إلى أفغانستان في حزيران/يونيه من هذا العام. وفي الشهر المقبل، من المتوقع أن يقر وزراء الخارجية الإجراءات المقترحة في البيان المشترك. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة تجاه أفغانستان ومنطقة جنوب آسيا. وكما حدث في الماضي، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في دعم تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في أفغانستان.

إن ضمان احترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات ديمقراطية لا يزالان أحد محاور تركيز لجميع إجراءات الاتحاد الأوروبي في البلد. وتم عقد اجتماع رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن حقوق الإنسان في كابل في ١٤ آب/أغسطس، بحضور أكثر من ٨٠ مشاركا. وسلط الاجتماع الضوء على الخطوات التالية المزمع اتخاذها من قبل السلطات الأفغانية لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوي (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/783)، وكذلك الممثل الخاص يماموتو على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر الوزير رباتي على بيانه.

(تكلم بالإنكليزية)

كما سبق ذكره في عدة مناسبات، يقر الاتحاد الأوروبي بقوة بالدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني وتشجيع السلام والمصالحة ورصد وتعزيز حقوق الإنسان وفي تنسيق مساعدات المجتمع الدولي. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بدعم بدء عملية بقيادة أفغانية ويتولى زمامها الأفغان. ويجب أن تشمل هذه العملية جميع الرجال والنساء الأفغان ويجب أن تحافظ على وحدة وسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية والحقوق المتساوية لجميع الأفغان بموجب الدستور.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي عملية كابل بشأن السلام والأمن والجهود الدولية الأخرى الرامية إلى إطلاق عملية سلام ومصالحة أفغانية حقيقية. ويمكن لعملية كابل أيضا أن تشجع إجراء مزيد من المناقشات بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها من أجل زيادة التعاون الإقليمي. ونشجع الحكومة الأفغانية على الانخراط في عملية سياسية مع حركة طالبان وغيرها من الجماعات الأفغانية المعارضة للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. كما نرحب بجميع

ومن الآن فصاعداً، ستشكل حقوق الإنسان جزءاً من الحوار المنظم بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بموجب اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه رحبوا بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة عن موعد الانتخابات البرلمانية في أفغانستان، التي ستجرى في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وسيجري الآن بذل جهود مشتركة لمتسنى إجراء هذه الانتخابات في ذلك الموعد بطريقة ديمقراطية وشاملة وتتسم بالشفافية والمصدقية. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به؛ وعلى وجه الخصوص، يتعين على السلطات الأفغانية اتخاذ قرارات رئيسية بشأن الإصلاحات الانتخابية وتنفيذها في الوقت المناسب. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بدعم العملية الانتخابية الأفغانية. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً مشروعاً بتكلفة ٣,٥ مليون يورو بهدف تعزيز المؤسسات الانتخابية في أفغانستان، ليكمل المساعدة الانتخابية الحالية والمستقبلية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في أفغانستان.

وفي تموز/يوليه، أفادت البعثة بأن عدد القتلى والجرحى من المدنيين في النزاع في أفغانستان خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧ استمر بنفس المستويات العالية المسجلة في العام الماضي. واستمر الضرر الشديد الذي يلحق بالمدنيين في ظل تفاقم عدد الهجمات الانتحارية والتأثير بصورة أكبر على النساء والأطفال. وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وعلينا أيضاً مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية واحترام حيادها وحيزها الإنساني في تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً للفئات الأكثر ضعفاً. وفي ضوء التهديد الذي يشكله العدد الكبير من الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة على السكان، يشجع الاتحاد الأوروبي أيضاً أفغانستان على المحافظة على الوتيرة الحالية لإزالة الألغام.

(تكلم بالفرنسية)

وختاماً، لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان شريكاً رئيسياً في تحقيق السلام الدائم في أفغانستان. فقد اضطلعت البعثة بدور قيم في كفالة تقديم أوسع دعم دولي ممكن لعملية بقيادة أفغانية ويتولى زمام أمرها الشعب الأفغاني. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم

وتحتاج الجهود المشتركة لبناء الدولة وتحقيق التنمية في أفغانستان إلى الاستفادة من تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتهديدات المشتركة المتعلقة بالإرهاب والتحديات المشتركة المتصلة بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة المنتديات الإقليمية مثل عملية قلب آسيا - إسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان لتيسير التعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية.

ولا تزال الهجرة موضوعاً غاية في الأهمية في مناقشاتنا مع السلطات الأفغانية. ويقدم الاتفاق المشترك للمضي قدماً بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة، الذي تكمله ترتيبات ثنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن الهجرة، نتائج طيبة، ويتعين علينا أن نواصل السعي معاً إلى تحسين تنفيذه. ويشمل حوارنا الشامل مع

هو تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، اللذين يشكلان الشرطين المسبقين الضروريين لتحقيق رفاه الشعب الأفغاني.

وأخيراً، أود أن أتطرق إلى حالة الأطفال في أفغانستان. هناك ثلاث جماعات مسلحة، فضلاً عن الشرطة الوطنية الأفغانية، مدرجة في القائمة المتعلقة بالأطراف الفاعلة التي قامت بتجنيد الأطفال. كما يشكل احتجاز الأطفال مصدراً للقلق. وبالنسبة لحركة طالبان، فإنها متهمه بشن هجمات على مدارس ومرافق طبية. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وتشجيع الحكومة على تكييف كفاحها ضد الإفلات من العقاب في حالة حدوث انتهاكات.

وختاماً، أود أن أكرر الإعراب عن دعم بلجيكا لأفغانستان وحكومتها، فضلاً عن بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب ممثل أفغانستان الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد رباتي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): إن ما سمعناه في وقت سابق اليوم من ممثل باكستان لم يكن سوى محاولة أخرى لتحويل الانتباه الدولي عن دعمه الواضح والصريح للإرهاب والتطرف العنيف. وجميعنا هنا اليوم ندرك جيداً الديناميات الأمنية في أفغانستان وفي المنطقة، وبالتالي لا يتعين علي أن أخوض في تفاصيل كثيرة بشأن استخدام باكستان منذ أمد طويل وعلى المدى الطويل للإرهاب والتطرف العنيف كأداة للسياسة الخارجية.

ومن ثم، فإن العامل الرئيسي لانعدام الأمن في أفغانستان يتعلق بصورة مباشرة بتصدير الجماعات المرتزقة العنيفة من باكستان إلى أفغانستان. وكما ذكرنا في الأسبوع الماضي أمام الجمعية العامة (انظر A/72/PV.6)، فقد تحقق مختلف أعضاء التحالف الدولي الموجودين في أفغانستان من هذه الوقائع. وعلى هذا الأساس، فقد دعت أفغانستان مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات محددة للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة.

تلك الجهود بكل الوسائل المتاحة له. وفي هذا الصدد، وكما سبق أن أعلن، ألاحظ أن المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان المعين حديثاً، السيد رولاند كويبا، قد تولى منصبه. وستمثل مهمته الرئيسية في تعزيز توافق الآراء الإقليمي من أجل تحقيق السلام وتعزيز مساهمة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دو بويتسويري (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود بدوري أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

لقد بات من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى كفالة أن تفضي الظروف إلى تحقيق الاستقرار وإقامة الحوار، ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية من أجل تحقيق هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، نرى أنه ينبغي للجهات الفاعلة الإقليمية أن تثبت التزامها بتحقيق السلام في أفغانستان وترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة.

ونرحب بالتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي يؤكد مرة أخرى على تنسيق البعثة بين شتى الجهات المانحة الدولية والحكومة الأفغانية. وستتابع بلجيكا عن كثب الطريقة التي تنفذ بها هذه التوصية في الممارسة العملية.

وتأمل بلجيكا أن تجرى الانتخابات التشريعية على النحو المقرر في ظل بيئة أمنية مقبولة وبنسبة مرضية من المشاركة، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة بوصفها ناخبة ومرشحة على حد سواء. ومن المهم التأكد من أن العمل الذي اضطلعت به البعثة يأخذ في الاعتبار الالتزامات التي يتعهد بها الشركاء الدوليون. وينبغي دائماً أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد عثمان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي أسفنا أن الممثل الدائم لأفغانستان اختار مرة أخرى انتقاد باكستان على مشاكلها الداخلية. إننا نرفض هذه التلميحات. لن تكون باكستان كبش فداء لفشل بلدان أخرى. وندعو الحكومة الأفغانية إلى العمل مع حكومة باكستان بنفس روح الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين وزيرى خارجية البلدين من أجل التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية بطريقة تفيد الطرفين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨ | ٠٠.

ونظرا لكل القواسم المشتركة بين أفغانستان وباكستان، على النحو الذي أوضحه ممثل باكستان بصورة جميلة، فإننا حريصون على أن نرى خطابا حقيقيا وشاملا بين الدولتين بشأن السلام والأمن والازدهار. ونأمل أن نرى مشاركة بناءة بدلا من الاستمرار الذي ألفناه في إنكار المعقول ومختلف المحاولات الرامية إلى تغيير الرواية من خلال صور ووقائع وأرقام زائفة ومشوهة. فهذا النوع من السلوك لا يؤدي ثماره من أجل إحلال السلام. إن سياسة الخداع لا مستقبل لها. وينبغي لباكستان بدلا من ذلك أن تغتني الفرصة لعكس المسار واختيار طريق التمسك بميثاق الأمم المتحدة.